٥ الملاحق

obeikan.com

obeikan.com

الملحق رقم ١

البيان الختامي للاجتماع التحضيري لمؤتمر الوفاق الوطني العراقي في القاهرة

١٩ -٢٠٠٥/١١/٢١.

انعقد في مقر الأمانة العامة بالقاهرة الاجتماع التحضيري لمؤتمر الوفاق الوطني العراقي خلال الفترة من ١٩-٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥، بمشاركة القوى السياسية العراقية من مختلف مكونات الشعب العراقي، وذلك تلبية لدعوة من السيد عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية. افتتح أعمال المؤتمر فخامة الرئيس محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية، وفخامة الرئيس جلال الطالباني رئيس جمهورية العراق، والدكتور إبراهيم الجعفري رئيس الوزراء العراقي، والسيد عبد العزيز بلخادم وزير الدولة الممثل الشخصي للرئيس عبد العزيز بوتفليقة رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رئيس القمة العربية، والسيد أشرف قاضي الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق .

تدارس المشاركون الإعداد لمؤتمر الوفاق الوطني العراقي وآليات العمل والتحضير له في المرحلة المقبلة لبناء عراق المستقبل وبعد انتهاء ممارسات وسياسات النظام السابق المُدانة، وأظهرت مداخلات المشاركين والمشاورات والحوارات التي جرت في جلسات عمل الاجتماع توافق في الرأي على النقاط التالية :

١- الترحيب بمبادرة جامعة الدول العربية لعقد مؤتمر الوفاق الوطني العراقي، وتأكيد حرص الجميع على توفير أفضل الظروف لعقد هذا المؤتمر ونجاحه.

٢- الإلتزام بوحدة العراق وسيادته وحريته واستقلاله وعدم السماح بالتدخل

في شؤونه الداخلية، واحترام إرادة الشعب العراقي وخياراته الديمقراطية في إطار التعددية ونظام اتحادي وحقه في تقرير مستقبله بنفسه.

٣- أن الشعب العراقي يتطلع إلى اليوم الذي يتم فيه خروج القوات الأجنبية من العراق وبناء قواته المسلحة والأمنية ويحظى فيه بالأمن والاستقرار، والتخلص من الإرهاب الذي يطال العراقيين والبنية التحتية العراقية ويُدمر الثروات الوطنية وأجهزة الدولة .

٤- مع أن المقاومة حق مشروع للشعوب كافة، بيد أن الإرهاب لا يُمثل مقاومة مشروعة، عليه نُدين الإرهاب وأعمال العنف والقتل والخطف التي تستهدف المواطنين العراقيين والمؤسسات الإنسانية والمدنية والحكومية والثروة الوطنية ودور العبادة ونطالب بالتصدي له فوراً .

٥- إدانة التكفير للشعب العراقي لأنه يتعارض مع تعاليم الإسلام السمحة التي تُحرم تكفير المسلم لأخيه المسلم، والعمل على إشاعة القيم الإسلامية التي تدعو إلى التآخي والتسامح وترسيخ الوحدة الوطنية .

٦- الدعوة إلى الإفراج عن كل المعتقلين الأبرياء الذين لم يُدانوا أمام القضاء، والتحقيق في دعاوى التعذيب ومحاسبة المُقصرين ومرتكبي هذه الأعمال، والإيقاف الفوري للمداهمات العشوائية والاعتقالات بدون أمر قضائي موثق .

٧- المطالبة بانسحاب القوات الأجنبية وفق جدول زمني، وذلك بوضع برنامج وطني فوري لإعادة بناء القوات المسلحة تدريباً وإعداداً وتسليحاً على أسس سليمة تُمكنها من حماية حدوده ومن السيطرة على الوضع الأمني وضمان أمن المواطن والوطن وإنهاء العمليات الإرهابية مع الأخذ في الاعتبار ما جاء في هذا الشأن في قراري مجلس الأمن رقم ١٥٤٦/ ٢٠٠٤، و١٦٣٧/ ٢٠٠٥.

٨- احترام موقف جميع أطياف الشعب العراقي، وعدم إعاقة العملية السياسية والمشاركة الواسعة في الانتخابات المقبلة والاحتكام إلى صناديق الاقتراع واحترام

رأى الشعب العراقي في اختيار ممثليه. كما دعا المشاركون الدول العربية الشقيقة إلى دعم العراق في مختلف المجالات وعلى رأسها ما يلي:

١ - التعجيل بإلغاء الديون المستحقة على العراق أو تخفيضها تمشياً مع قرار نادى باريس وقرارات جامعة الدول العربية .

٢ - المساهمة في تدريب وتأهيل الكوادر العراقية في مختلف قطاعات الدولة .

٣- تعزيز التواجد الدبلوماسي العربي في العراق مع توفير الحماية الأمنية اللازمة للبعثات الدبلوماسية العربية .

٤ - تقديم المساعدات الإنسانية، والقيام بدورٍ فعال في عملية إعادة الإعمار في العراق.

٥ - المساعدة في ضبط الحدود لمنع المتسللين .

وفي ضوء المناقشات والمداخلات تم تشكيل مجموعتي عمل الأولى معنية بالإعداد لمؤتمر الوفاق الوطني العراقي بإدارة معالي السيد عبد العزيز بلخادم، والثانية معنية بإجراءات بناء الثقة بإدارة معالي الدكتور مصطفى عثمان إسماعيل، حيث تم التوصل إلى ما يلي:

أولاً: أن يُعقد مؤتمر الوفاق الوطني العراقي خلال الأسبوع الأخير من شهر فبراير/ شباط أو في الأسبوع الأول من مارس/ آذار ٢٠٠٦ في بغداد.

ثانياً: مشروع جدول أعمال المؤتمر والذي يتضمن المحاور التالية :

١ - توسيع العملية السياسية لتشمل جميع القوى على أساس تبني النهج الديمقراطي .

٢- وحدة العراق واستقلاله وسيادته ووضع برنامج لإنهاء مهمة القوة المتعددة الجنسيات .

٣- الوضع الأمني .

٤ - المساواة في المواطنة (الحقوق والواجبات.)

٥ - مجالات الدعم المطلوبة لإنجاح عملية الوفاق الوطني .

٦- الديون وإعادة أعمار العراق.

ثالثاً: تحديد معايير المشاركة في المؤتمر على النحو التالي :

١- ضمان التمثيل المتوازن والشامل للقوى والأحزاب السياسية العراقية الممثلة لمكونات الشعب العراقي كافة بما فيها العشائر، إضافة إلى منظمات المجتمع المدني والمرأة .

٢- الالتزام بالحوار والنهج الديمقراطي ونبذ العنف، والاستعداد للمشاركة في العملية السياسية.

٣- الالتزام بالسعي نحو تحقيق أهداف العملية السياسية بالوسائل السلمية واحترام وجهات النظر المختلفة .

رابعاً: تشكيل لجنة مُصغرة لمتابعة الإعداد لمؤتمر الوفاق الوطني العراقي تُسمى «لجنة المتابعة والإعداد» من القوى السياسية في العراق بمشاركة جامعة الدول العربية وبالتعاون مع الأمم المتحدة.

خامساً: إقرار عدد من إجراءات بناء الثقة خلال المرحلة المقبلة من بينها الإجراءات العملية التالية :

١- الابتعاد عن تبادل الاتهامات، ودعوة وسائل الإعلام العراقية والعربية للعمل على التقريب بين أطياف الشعب العراقي .

٢- عدم استخدام المنابر الدينية والسياسية والإعلامية للتحريض على الكراهية والفُرقة.

٣- العمل على توفير المناخ المناسب لإجراء عملية الانتخابات القادمة بصورة حرة وشفافة .

٤- إيجاد صيغة عملية لعمل لقاءات منتظمة بين القوى السياسية والأطياف العراقية لتهيئة المناخ لتحقيق الوفاق الوطني العراقي .

٥- ضرورة مراجعة وضع المعتقلين في أسرع وقت ممكن وإطلاق سراح مَنْ لم

تثبت تهمته ووقف المداهمات إلا بأمر قضائي موثق وإشاعة جو من الأمن والطمأنينة. هذا وقد أيَّد المجتمعون كفاح الشعب الفلسطيني وحقه العادل والمشروع في إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف.

وفي الختام يُعرب المشاركون عن الشكر والتقدير لجمهورية مصر العربية رئيساً وحكومةً وشعباً على حُسن الاستقبال وكرم الضيافة، ويشيدون بالكلمات الضافية لفخامة الرئيس محمد حسني مبارك ولفخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، وكذلك التعبير عن تقديرهم للدور الذي قامت به اللجنة الوزارية الخاصة بالعراق، كما يُعرب المشاركون عن تقديرهم للجهود التي بذلها الأمين العام لجامعة الدول العربية لعقد هذا الاجتماع والنتائج التي أسفر عنها والكلمة الهامة التي ألقاها في افتتاح الاجتماع التحضيري، وتقديرهم للدور الذي قامت به الأمم المتحدة في دعم هذا الجهد. كما عبَّرت الجامعة العربية عن تقديرها لجهود معالي هوشيار زيباري ومساعديه في وزارة الخارجية العراقية على التعاون الذي قدموه في الإعداد لهذا الاجتماع.

كما حضر الجلسة الافتتاحية السادة وزراء الخارجية العرب أعضاء اللجنة الوزارية الخاصة بالعراق ووزير خارجية الجمهورية اللبنانية، والدكتور مصطفى عثمان إسماعيل مستشار رئيس جمهورية السودان، ورئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي، والأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وممثل اتحاد المغرب العربي، وممثل جمهورية موريتانيا الإسلامية، ووزير خارجية الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وممثل وزير خارجية جمهورية تركيا، وسفراء الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن، والمندوبون الدائمون لدى الجامعة العربية، وعدد من سفراء الدول الأجنبية المرتبطة بمذكرات تفاهم مع الجامعة العربية، وممثل الاتحاد الأوروبي، وممثلون عن منظمة المؤتمر الإسلامي، والبنك الإسلامي للتنمية، واللجنة الدولية للصليب الأحمر.

الملحق رقم ٢

الاقليات في العراق الضحية الاخرى

مختار لماني

١- لحين انسحابي من مهمتي في شباط/ فبراير٢٠٠٧ كسفير جامعة الدول العربية والمبعوث الخاص إلى العراق ، لاحظت أن جميع العراقيين ومن مختلف الأعراق الدينية والطائفية لا يعانون فقط ، بل أنهم أصبحوا مهددين في انهيار أسس تراثهم و مجتمعاتهم وجذورهم القديمة في بلاد ما بين النهرين ، الأزمه العراقية أصبحت مسألة حياة أو موت بالنسبة لمئات الآلاف من الناس ، بل هي تشكل أيضا تهديدا لجزء حاسم من تاريخ البشرية والحضارة.

إن الغرض من هذا التقرير عن الأقليات ليس لأحداث المزيد من الفرقة ما بين أبناء الشعب العراقي ، ولكن لإلقاء الضوء على معاناتهم ، التي يتعرضون لها ، وإن كان ذلك بطرق مختلفة.

٢-أينما يتم استخدام مصطلح الأقليات في هذا التقرير ، فإنه يشير إلى عشرات من الجماعات العرقية والدينية التي هي جزء لما خلفته قوات الاحتلال، حيث التقسيم النوعي من (الشيعة والسنة والأكراد) ، هذا النظام السياسي الذي تم على أساس حصص عرقية ودينية جعلت من الأقليات أكثر عرضة للمخاطر التي تواصلت منذ ذلك الحين.

٣- من الواضح أن هذا التقرير لن يكون التقرير النهائي في تقييم تطور الأوضاع على الأراضي العراقية ، وتأثيره على جميع العراقيين ، أن هذا التقرير يجب

ن يبقى مفتوحا للمستقبل في التحديث والتصويبات والأحكام ، فالهدف هو تقديم صورة تتمتع بأكبر قدر ممكن من الدقة ، لتحديث استنتاجاتنا والاستمرار في تطويرها ، لتقييم وتوجيه الأحداث ، كما نقدم اقتراحات لاتخاذ إجراءات للتخفيف من الظروف الصعبة جدا التي تجد الأقليات نفسها فيها.

٤- كانت بلاد ما بين النهرين مهد ، لآلاف السنين ، بالنسبة لعشرات الأعراق والديانات ، والتي شكلت معا ثقافات ومجتمعات وديانات جميلة وكانت فيما بعد جزءا هاما من هوية الدولة الحديثة في العراق ، وفي ظل الأنظمة المتعاقبة والصراعات ، بقيت هذه الأقليات ولا تزال ، عنوانًا من عناوين ازدهار العراق.

٥- العنف الطائفي المستمر وعدم قدرة القيادة العراقية الحالية لتحقيق المصالحة الوطنية وتأمين بيئة اجتماعية ، جعلت الأقليات العراقية تواجه قدرا كبيراً من العنف وعدم الاستقرار ، الأمر الذي يهدد إخراجهم من العراق بشكل دائم ، علمًا بأن الأقليات العراقية تشكل نسبة أكثر من ٥٪ من سكان العراق.

٦-مسألة الأقليات دائما قضية حساسة جدا في الشرق الأوسط ، وكانت الخطة الأصلية لدينا لإجراء البحوث الميدانية حول الأقليات في العراق والأردن وسوريا ومصر في تشرين الثاني / نوفمبر وكانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٨ . للأسف لم نتمكن من أن نصل إلى سورية ضمن هذا البرنامج لأن مساعينا محددة ولم نستطع الحصول على تأشيرة دخول إلى سوريا ، ولكننا تمكنا من الاجتماع مع زعماء وأفراد آخرين في العراق ، والأردن ، ومصر.

٧-يوجد في الشرق الأوسط خليطا من الطوائف الدينية والعرقية ، والقبلية والأقليات،والتي كانت موجودة عبر التاريخ ، واستطاعت الحفاظ على هوياتها وتقاليدها على مر العصور،وعلى الرغم من تنويع ثقافاتهم وفكرتهم في ازدهار المجتمعات التي يقيمون فيها ، فإن الأقليات هي محور الكثير من الصراعات

المعاصرة في الشرق الأوسط ، الكثير من الأقليات في منطقة الشرق الأوسط تواجه تزايد العنف على يد الجماعات المتطرفة ، بل على أيادي الهيئات الحكومية أيضا.

٨- لم نشاهد لحد الآن دستوراً يبنى على أساس المساواة والمواطنة وتنفذ بنوده في الدولة أو المنطقة بأسرها ، ومن الأمثلة على ذلك هو أن مواطني أغلب دول الشرق الأوسط يكتبون انتماءاتهم العرقية أو الدينية ، أو كليهما ، على هوياتهم أو وثائقهم الرسمية وفي بعض الحالات ، تفرض عليهم تسميات لا تشير إلى أن الانتماء لا تعبر عن الواقع ، لأن الحكومات لا تعترف لا بدياناتهم ولا بانتماءاتهم.

٩-واخترنا التركيز على القضية العراقية ، ليس فقط لأنها مسألة حياة أو موت بالنسبة لمئات الآلاف من الناس ، بل أيضا لأن هناك أزمة تهدد جزءا هاما من التاريخ البشري والحضارة.

١٠- وقد تبلورت في العراق قوى من التوترات الجيوسياسية والجيوستراتيجية التي تنقسم إلى ثلاث طبقات:

الأولى : تنفتح على الأزمة السياسية والاجتماعية الداخلية العراقية وجوانبها المختلفة.

الثانية : جذورها من البعد الإقليمي ، وتتفاعل مع الجوانب الداخلية للأزمة العراقية.

الثالثة : التفاعلات الدولية الكامنة في موقف العراق من المنطقة، ويضاعف من أهميتها في الاقتصاد العالمي بسبب موارد العراق النفطية وموقعه في الشرق الأوسط.

١١-هذه التوترات في الجغرافية السياسية والجغرافية الاستراتيجية هي صميم التهديدات التي تواجهها الأقليات ، هم رهائن ، ويستخدمون كرقعة شطرنج من قبل جميع الأطراف في العراق الجديد ، وإن وجد أن هناك اهتمام كبير لاحتياجاتهم الحقيقية ، فإنهم سيخسرون شيئاً آخر بالمقابل.

١٢-إذا كانت هناك حاجة على التحرك لوضع مجال جديد في التفكير لمواجهة تحديات الحكم في العراق،على ما هو عليه الآن،فإن ناقوس الخطر دق على الأقليات في أكثر من محنة في العراق،ومن المؤمل أن يبدأ هذا المشروع لتنشيط الحاجة إلى حوار جدي من شأنه أن يعزز التغيير الإيجابي و حماية الأقليات المعرضة للخطر.

بحوث ميدانية :

١٣-هذا هو أول تقرير يركز على الأقليات التي تقيم أو تلجأ إلى كردستان العراق ، أن العنف الطائفي الذي كان موجوداً في مناطق تواجد الشيعة والسنة قد قل الآن ، إلا أن العديد من الأقليات الدينية لا تجد الحماية في أي من هذه المناطق ، ونتيجة لما تعرضت له حاولت الفرار من البلاد أو الانتقال إلى كردستان العراق.

١٤- خلال تواجدي في إقليم كردستان العراق لمدة خمسة أيام أجريت لقاءات عديدة مع أشخاص نزحوا بسبب العنف الدائر في العراق ، ومن ضمنهم عوائل الصابئة المندائيين الذين فروا إلى أربيل عام ٢٠٠٦ ، وكذلك الأسر المسيحية التي فرت من الموصل إلى عين كاوة خلال ذروة العنف الثانية عام ٢٠٠٨ ، و قمنا بزيارة الأيزيديين في قضاء الشيخان وعقدت اجتماعات معهم بحضور أميرهم كما قمنا بزيارة معبد لالش وهو معبد الديانة الأيزيدية الذي يبعد عن قضاء الشيخان نحو ١٥كم.

١٥- بعد انتهاء زيارتنا لكردستان العراق ، التقينا مع ممثلين لمختلف الأقليات من النازحين العراقيين في عمان والقاهرة كما التقينا مع عدد من العوائل العراقية التي أجبرت على الفرار من البلاد ، ولجأت في الأردن فيما التقينا مع عدد من المسؤولين في الأمم المتحدة ، وأعضاء البرلمان العراقي ، فضلا عن القادة العراقيين داخل وخارج العملية السياسية القائمة الآن .

١٦-استلمنا معلومات كثيرة من مصادر مختلفة عديدة خلال البحث ، والتي

كان لا بد من التحقق منها بشكل مستقل قبل أن تدرج في هذا التقرير.

الوضع الحالي للأقليات:

١٧-جميع العراقيين يعانون ولكن هناك خصوصيات لحالة الأقليات التي تضعهم في التهديد الاستثنائي، ومن ضمنها الطائفية، وذلك بسبب التغييرات التي أجريت مؤخرا في المجتمع العراقي . إن نسبة الذين اضطروا إلى مغادرة منازلهم تصل إلى٢٥-٣٠٪ من السكان ، وكانت حصة الأقليات فيها أعلى من ذلك بكثير، أكثر من ٨٠ ٪ من سكان المندائيين أجبروا على الفرار؛ وان نحو ٦٠ ٪ من المجموعات العرقية أو الدينية من مسيحيين وغيرهم ، هم الآن بدون مأوى.

١٨-الأقليات في العراق معرضة لخطر الانقراض«فعندما يفكر المسلم بالمغادرة من منزله أو خروجه لعمل ما فانه يفكر في العودة إلى منزلة عندما ينتهي ذلك العمل المكلف به ، وهو في العادة على خطط العودة بمجرد استقرار الحالة ؛ لكن الأقليات المسيحية أو غيرها من الأقليات لا تريد العودة ، ومما يؤسف له، فان مفوضية اللاجئين أكدت أن أقل من ١ ٪ من النازحين في عام ٢٠٠٧ تمكنوا من العودة ، لكنه لا يوجد ضمن هذا العدد شخص من الأقليات.

١٩-وضع الأقليات ازداد سوءا نتيجة الحرب وما تلاها من احتلال عام ٢٠٠٣، أن المشاكل التي تواجهها الأقليات ، ليس فقط في العراق بل في جميع أنحاء الشرق الأوسط ، ومثال على ذلك هو طرد الأكراد الفيلية من العراق خلال الحرب الإيرانية ـ العراقية ، كما أن الحرب والاحتلال نجمت عنهما تغييرات جديدة خطرة على البيئة المحلية والتي كان لها أثر سلبي على الوضع المتوتر بالفعل في كثير من الأقليات في العراق ،استمرار مناخ الخوف وانعدام الأمن ، فضلا عن ترسيخ الطائفية المستجدة في العملية السياسية العراقية حفزت على نزوح أعداد كبيرة من السكان.

٢٠-برغم أن العنف والتشرد في العراق مستمر منذ عام ٢٠٠٣ ، إلا أنه ازداد بشكل مضاعف خلال السنوات الست الماضية ، وأن الكثير من العوائل بدأت تعاني من أعمال العنف والتهجير القسري ، حيث شهد عام ٢٠٠٦ ، ذروة العنف بين السنة والشيعة ، ما اضطر آلاف العائلات للفرار هربا من التطهير العرقي الذي حدث معظمه في العاصمة بغداد وضواحيها، حيث اضطرت الأقليات في البلاد للفرار إلى الخارج أو إلى شمال العراق. وفي عام ٢٠٠٨ عادت موجة أعمال العنف ضد المسيحيين في مدينة الموصل التي شهدت فرار آلاف الأسر المسيحية وتوجهها إلى مناطق أخرى من العراق ، وخلال هذه الفترات ، شهد العراق على نطاق واسع تشريد السكان ما أدى إلى تغيير في التركيبة الديمغرافية لمعظم أنحاء البلاد ، ومن المهم أن نلاحظ أن موجات النزوح بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٨، كانت مجرد قمم في المد والجزر للعنف المستمر ؛ وان الناس ما زالوا يعانون من انعدام الأمن والعنف في جميع الأوقات.

٢١- هذه الرحلات المكثفة إلى كردستان العراق وضعت ضغطاً كبيراً على المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في إقليم كردستان على وجه الخصوص ، وإن حكومة الإقليم جاهدة لتوفير الحماية والخدمات الأساسية لأعداد كبيرة من النازحين الفارين إليها ، ومن الأمثلة على ذلك مسألة التعليم ، حيث وجدت الأقليات صعوبة في العثور على مقاعد دراسية لأبنائها ؛ حيث أبلغنا المسؤولين الكرد بأن لديهم أكثر من عشرة آلاف طالب بدون مقعد دراسي.

٢٢- جميع الأقليات التي التقينا بها خلال البحث ، وسألناها عما إذا كانت حقوقها ستصان هل ستبقى في العراق في حال ثبتت في الدستور المواطنة المتساوية لجميع العراقيين بغض النظر عن انتماءاتها العرقية أو الدينية ؛ قالت بالإجماع : أنها لا تعتقد أن يكون ذلك في العراق ، على الرغم من أنها تريد البقاء ، وهذه حالة بالغة

الخطورة ، وان الحل الوحيد هو الخروج والإقامة في بلد آخر نتيجة اليأس والخوف الذي تشعر به هذه الأقليات ، وعلى الرغم من معرفتها بالعديد من المشاكل الخاصة التي يعاني منها النازحون سواء داخل العراق أو خارجه والتي من بينها ، نقص فرص التعليم الأساسي للأطفال ، وعدم الوصول على الجامعات ، وعدم الحصول على فرص العمل ، وعدم الاندماج في المجتمع الأوسع ، ومستوى عال جدا من الإحباط من جراء عدم الاهتمام من الخارج بأوضاعهم.

الأيزيديين:

٢٣-الإيزيديين هم من الأمثلة الممتازة على مجموعة محددة للغاية ، مع بعض الأمور المحددة. جميع الأيزيدية يعيشون معا في كردستان العراق وتسمى مناطقهم التي يعيشون فيها بالمناطق المتنازع عليها والتي تقع على الحدود ما بين الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان ؛ ورغم أنهم أقليات على الصعيد الإقليمي أو على المستوى الوطني ، فهم يعيشون داخل قراهم. وهذا لا يعني بأنهم لم يجبروا بشكل كبير عام ٢٠٠٣ وما بعد على مغادرة ديارهم وبنفس النسب كغيرها من المجموعات التي هي أكثر انتشارا في أنحاء العراق ، مثل المندائيين أو المسيحيين.

٢٤-ولكن هذا لا يعني أيضا أنهم نجو من الاضطهاد. حيث قيل لنا أنه بسبب أعمال العنف من قبل الجماعات المتطرفة ، فان جميع الأيزيديين هربوا من مدينة الموصل عام ٢٠٠٧. على عكس المسيحيين الذين يمكنهم أن يدفعوا ضريبة على البقاء في منازلهم ، أما الأيزيديين فكان قدرهم هو أما الموت أو الهجرة من هذه المدينة. في عام ٢٠٠٧ ، استهدف الأيزيديين ، وقتل ٢٣ منهم كانوا في حافلة على الطريق كما حدثت عمليات إرهابية في عدد من القرى مما أدى إلى مقتل المئات من أبنائهم الأبرياء .

٢٥- وفقا لمعتقداتهم ، فإن الأيزيدية يتعمدوا فقط في معبد لالش ؛ هذا المعبد هو مركز دينهم ومكان لشعائرهم الدينية. وهذا ما يفسر شدة تعلقهم بأرضهم.

الآن الفوضى الاجتماعية التي انتشرت في جميع أنحاء العراق تهدد بتقويض هذا التعلق ، وبالتالي قدرتهم على ممارسة شعائرهم الدينية. في قضاء الشيخان كان الأيزيدية يشكلون الأغلبية ؛ وهي الآن تتجه نحو التحول إلى أقلية في قريتهم بسبب التدفق الضخم من النازحين الذين يفرون من العنف الطائفي في أجزاء أخرى من البلاد. هذا التوازن الديموغرافي صعب بالنسبة للأيزيدية.

٢٦-المجتمع الأيزيدي معرض للخطر بسبب حساسية التوازن الديموغرافي. دينهم لا يسمح التزاوج مع غيرهم ؛ أكثر من ذلك ، ثمة نظام الطبقات داخل مجتمعهم لا يشجع الزواج بين الطبقات المختلفة. هذه قواعد صارمة حول الزواج للأيزيديين ، نظام الزواج هذا والتهجير القسري للبعض منهم إلى خارج البلاد كان له التأثير الكبير على عدم ازدياد عددهم.

٢٧- بالفعل نتيجة لصغر حجم سكانهم ، و تمسكهم بأرضهم ، وعلى نحو صارم في صفوف متراصة ، فان العنف والتشدد الذي يمرون به قد يؤدي إلى انقراضهم في السنوات القادمة .الأيزيديين الذين يمتلكون موروث ثقافي كبير وهوية معترف بها يجب حمايتهم من قبل الحكومة الإقليمية والحكومة الوطنية (المركزية). أنهم يريدون حماية مكان عبادتهم «لالش» ومناطقهم . بسبب ارتباطهم الديني بأرضهم لا يريديون المغادرة و السفر إلى خارج العراق، وان الحل الأفضل لهم في نظرهم هو الحكومة العلمانية التي من شأنها حماية حقوقهم على قدم المساواة مع حقوق المجموعات الأخرى.

المندائيين:

٢٨-لدى المندائيين بعض الأمور المحددة. فهم لا يتركزون في العيش في عدد قليل من القرى فهم منتشرون في كل مكان ، وحتى اندلاع أعمال العنف الطائفية في عام ٢٠٠٦ كانوا منتشرين في العديد من المراكز الحضرية في العراق ، وخاصة في

بغداد. وبسبب توزيعهم هذا صاروا معرضون لأعمال عنف طائفية بين مجموعات أكبر ، وأن عشرات الآلاف منهم فروا من البلاد ، إلى الشمال هربا من العنف ويقدر عددهم بنحو ٧٠,٠٠٠ ، في جميع أنحاء العالم وأكثرهم يعيشون في العراق لكن بقي منهم اقل من ٥٠٠٠ بعد حرب ٢٠٠٣.

٢٩-إن معتقدات المندائيين جعلتهم هدفاً سهلاً من قبل الجماعات المتطرفة التي تستهدفهم. ومع ذلك ، ليس فقط المتطرفين الذين يستهدفونهم، حيث لديهم الشهرة بأن غالبيتهم أثرياء ليس مثل العراقيين العاديين حيث كانوا يملكون أسواق الخمور ومحلات بيع المجوهرات و الذهب و يتعاملون مع التجارة المربحة. وهذا ما جعلهم هدفا لعمليات الخطف من قبل لعصابات الإجرامية والمطالبة بالفدية مقابل إطلاق سرحهم .

٣٠-في كل المقابلات التي جرت مع العائلات المندائية ، كانوا يؤكدون رغبتهم القوية في البقاء داخل العراق . لكنهم معرضون للخطر بشكل كبير جدا. ولا يوجد دستور من شأنه أن يحدث تغييراً في ظروفهم أو أوضاعهم ، أو أن احتياجاتها الأمنية يمكن تحقيقها على المدى القصير أو المتوسط. أنهم يريدون المساعدة على الخروج من العراق والاستقرار في بلد آمن مثل استراليا أو الولايات المتحدة.

٣١- في مناقشات مع مجموعة من عوائل المندائيين اللاجئين في الأردن . تم الكشف عن أن نحو ٦٥٠ أسرة مندائية أجبرت على الفرار إلى الأردن ، و ٢,١٠٠ إلى سوريا فيما لجأت ٢٠٢ أسرة إلى الولايات المتحدة واستراليا كما حصلت ١٧٢ أسرة على موافقة لنقلها إلى دول أخرى وان هناك ٣٠ أسرة ما زالت تنتظر إكمال معاملاتها من اجل السفر إلى الخارج.

٣٢- باعتبارها المندائيين جماعة دينية مغلقة ، فإن واحدة من المخاوف تتمثل في انتشارهم في جميع أنحاء العالم ، وان ديانتهم ستزول مع مرور الوقت. وهم يعتبرون

أن التطرف يشكل خطرا على وجودهم لذلك فهم يفكرون في الهجرة، على الرغم من أنهم يفضلون البقاء في العراق ، ولكن لا مفر من الهجرة إذا تعذر ذلك ، وهم يحاولون الفرار إلى مكان آمن حيث يمكنهم ممارسة شعائرهم الدينية والمحافظة على هويتهم.

المسيحيون :

٣٣-قبل عشرين عاما ، كان هناك نحو ١,٤ مليون مسيحي في العراق ، وبعد حرب عام ٢٠٠٣ بقي أقل من ٧٠٠,٠٠٠ أي أقل من نصف العدد . واجه المسيحيين أعمال عنف كبيرة حيث بلغت ذروتها مرتين : الأولى في عام ٢٠٠٦ عندما ازداد العنف في معظم أنحاء البلاد والثانية ، في عام ٢٠٠٨ ، عندما طرد معظمهم من مدينة الموصل إلى عين كاوة وأجزاء أخرى من العراق وكردستان.

إن المسيحيين أيضا بعثروا في جميع أنحاء العراق والكثير منهم يقيمون الآن في المناطق التي تسمى بالمناطق المتنازع عليها ، وهذا قد أضاف بعدا سياسيا داخليا لاضطهادهم .في عدة مقابلات لبحث كيفية تعرض المسيحيين لاعتداء وقتل تبين، أن هناك أنواع مختلفة من العنف تعرضوا إليه ومنها الخطف ودفع الضريبة حيث أن الكثير منهم اضطر لدفع الجزية ، وفي بعض الحالات تعرضوا للتهديد حتى بعد دفع الجزية ، ولهذا حاول معظمهم مغادرة البلاد أو اللجوء إلى كردستان العراق.

٣٤-الهوية المسيحية ليست متجانسة كبعض هويات الأقليات العراقية الأخرى. الكثير من المسيحيين لا يعتبرون أنفسهم دين فحسب ، بل أيضا يوصفون أنفسهم جزءا من الأعراق الأربعة (الكلدانية والآشورية والأرمينية ، أو السريانية). الكلدان إتباع الحق الشرقي للكنيسة الكاثوليكية ؛ السريان الأرثوذكس الشرقيين يعتبرون أنفسهم ؛ جزء من الأرمن ، سواء الكثوليكية أو الكنائس الأرثوذكسية الشرقية ،

والآشوريين هم جزء من الكنيسة الشرقية أو .Nestorian أو لا تزال تعتبر نفسها غير ذلك من المسيحيين العرب والمسيحيون أقلية دينية ولكنها ليست منفصلة عن انتمائها العرقي. والمجتمع المسيحي هو واحد من أكبر الأقليات في العراق ، وأنه من الصعب التوصل إلى توافق في الآراء إزاء مشاكلهم.

٣٥- لقد زاد بعد التعقيدات الداخلية للهوية المسيحية في العراق ، هناك قوى خارجية قوية تدعم المسيحيين. هذه القوى أو المجموعات قد ساعدت على زيادة الوعي بتهيئة الظروف للمسيحيين في العراق ، ومع ذلك ، فإنها زادت بعدًا دوليًا على المشاكل الداخلية التي يواجهها العراقيون ، على وجه الخصوص . وهذا الدعم الخارجي شكل جدلا سياسيا ، مثل قضية سهول نينوى والاقتراح الداعي إلى إنشاء منطقة حكم ذاتي مستقل فيها للمسيحيين ، والذي زاد من التعقيدات على الساحة السياسية.

التركمان :

٣٦- التركمان هم مجموعة عرقية متميزة ؛ نحو ٦٠ ٪ منهم من السنة ، وأقل من ٤٠ ٪ من الشيعة ، والباقي من المسيحيين. كالمسيحيين في الموصل ، حيث أن التركمان يعيشون داخل مناطق ما يسمى بالمناطق المتنازع عليها ، والتي وضعت تحت ضغط من قبل العديد من الجماعات في محاولة لتحقيق مكاسب سياسية على بعضهم البعض . نحو ٨٥ في المائة من التركمان يعيشون في مناطق حول الموصل وكركوك وأربيل وتلعفر ؛ والباقي في بغداد والقرى الصغيرة ، مثل طوزخورماتوا.

٣٧- التركمان ، مثل غيرهم من الأقليات العرقية ، ليس لديهم ثقافتهم التي لم يتم الاعتراف بها من قبل الأنظمة السابقة .تعرضت هذه الأقلية إلى «التعريب» و«التصويب» وحملات رفض الاعتراف بالهوية.

٣٨-وفي الوقت الحالي ، فإن المجتمع التركماني يجد نفسه في قلب المسائل

السياسية الخلافية ، وهو مصير مدينة كركوك الغنية بالنفط. بعض الأكراد والتركمان يطالبون بأن تصبح جزءا من إقليم كردستان .والبعض الآخر يعارض ذلك بشدة خوفا من استيعابهم من قبل الهوية الكردية. والبعض إنشاء منطقة ذاتية الحكم تؤيدها حكومة مركزية قوية تحترم تراثها الثقافي . وان المجتمع التركماني كثيرا ما يستخدم من قبل مختلف الأحزاب الداخلية والخارجية من دون اعتبار لأي اهتمامات خاصة بهم.

الأقليات الأخرى:

٣٩-الأقليات التي نوقشت أعلاه ليست سوى بعض من كثير من الجماعات التي تشكل أطياف أو موزائيك الشعب العراقي. البعض الآخر لم يذكر على وجه التحديد وتشمل (الشبك ، البهائيين ، الأكراد الفيليين ، و الكاكائيين) ، وغيرها. قدرتنا على الوصول إلى هذه المجموعات كانت محدودة ، وبعضهم لا يقيمون في ما يسمى بالمناطق المتنازع عليها وأنها تعاني من نفس نقاط الضعف التي ناقشناها مع الأقليات الأخرى ولهم حصة متساوية في تقييم الهوية الوطنية في العراق الذي يقوم على أساس المساواة في المواطنة ، وليس الطائفية.

٤٠- شأنها شأن غيرها من الجماعات تتعرض لهجمات بسبب هويتها العرقية أو الدينية وأجبر الكثير من أبنائها على مغادرة منازلهم جراء أعمال العنف. بالنسبة للشبك فإن معظمهم يعيشون في إطار ما يسمى بالمناطق المتنازع عليها في الموصل وسهل نينوى ؛ مثل المسيحيين والتركمان أيضا الذين يقيمون هناك ، وقد وقعوا في مخاطر سياسية عنيفة بين الأحزاب. حيث أن هناك شك في هويتهم فمنهم من يقول بأنهم أكراد وآخرون يدعون أنهم من الشيعة وقد تحملوا الكثير من المعاناة من القاعدة خلال الفترة الواقعة بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٨ في المناطق المحيطة بالموصل. الديانة البهائية لا تزال غير معترف بها من قبل معظم حكومات الشرق

الأوسط وليس لديهم الحق في التعبير عن هويتهم . الكرد الفيليين ، لا زالوا يكافحون من أجل العودة إلى منازلهم التي صودرت.

٤١- إن جذور كل هذه المشاكل تتركز في عدم وجود الهوية العراقية المشتركة . وهناك ثمة حاجة إلى نهج الحكم الذي يبنى على أساس المساواة في المواطنة واحترام حقوق الإنسان ، وليس الانتماء الطائفي . وفي نهاية المطاف فان المساواة في الهوية الوطنية هي الحل الوحيد طويل المدى الذي يمكن أن يعالج كل مشاكل الأقليات في العراق. ولسوء الحظ ، فإن هذا النهج لم يعتمد من جانب كبير من الأحزاب السياسية والدينية ، والحكم والتحديات التي ازدادت سوءا مع مرور الوقت.

الإدارة والتحديات

٤٢-العلاقات بين مختلف مكونات الشعب العراقي السياسية (الأحزاب السياسية) والجماعات الدينية نمت على مستوى عال من عدم الثقة. حيث أن الجميع يطالبون بتحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب في محاولة لضمان الوصول إلى الحد الأدنى من الأهداف ، غير أن هذا النهج يسبب المشاكل أكثر مما يحل لجميع الأطراف المعنية.

٤٣- كل طرف يحاول استخدام هذه القضايا لإدانة أطراف أخرى. التنافس على المطالب السياسية يزيد الوضع سوءا بالنسبة للأقليات ، لأن كثيرين منهم يعيشون في ما يسمى بالمناطق المتنازع عليها . الأقليات في العراق هم ضحايا لا للطائفية والتطرف ، ولكن في المنافسة على جداول الأعمال السياسية ؛ تشردهم هو نتيجة كل ذلك.

٤٤- جميع الأطراف السياسية تتحمل المسؤولية عواقب السلبية تجاه الأقليات والمعاناة التي تواجهها ؛ فبدلا من السعي إلى معالجة الأسباب الجذرية للبؤس فإن هذه الأحزاب السياسية الرئيسية تستخدم هذه المعاناة من أجل تحقيق مصالحها

السياسية الخاصة.

٤٥- تواجه الأقليات في خضم سعيها لتثبت هويتها أو تلقي قدر محدود من الاعتراف المشروط بها من قبل العرب والكرد، بضغوط وربما اشتراطات عليهم لتغيير دينهم . أن تصاعد نفوذ الأحزاب السياسية الدينية، لا يجعل الأقليات في العراق في حالة من التفاؤل بمستقبل العراق الذي يتيح لها الاعتراف والاحترام الكامل بهويتها والتعامل معها على قدم المساواة.

٤٦- أن الوضع في العراق يتناقض تمامًا مع ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. هناك شرطان برزا على وجه الخصوص، هما المادة ٣ : لكل فرد الحق في الحياة والحرية والأمان على شخصه . والمادة ١٨ : لكل شخص الحق في حرية الفكر والدين.

٤٧-وعلاوة على ذلك، وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول / سبتمبر ٢٠٠٧، ويحدد بوضوح العديد من النقاط لحماية ثقافات الشعوب الأصلية في المادة ٨ :

١- للشعوب الأصلية وأفرادها الحق في عدم التعرض للاستيعاب القسري أو لتدمير ثقافتهم.

٢- على الدول أن تضع آليات فعالة لمنع ذلك والانتصاف من:

(أ) أي عمل يهدف أو يؤدي إلى حرمانها من سلامتها بوصفها شعوبا متميزة أو من قيمها الثقافية أو هوياتها الإثنية .

(ب) أي عمل يهدف أو يؤدي إلى نزع ملكية أراضيها وأقاليمها ومواردها .

(ج) أي شكل من أشكال نقل السكان القسري والذي يهدف أو يؤدي إلى انتهاك أو تقويض أي حق من حقوقهم .

(د) أي شكل من أشكال الاستيعاب أو الإندماج القسري .

(ه) أي شكل من أشكال الدعاية الرامية إلى التشجيع أو التحريض على التمييز العنصري أو العرقي الموجه ضدهم.

٤٨-ومن الواضح أن أيا من هذه الاتفاقيات لم تحترم في العراق اليوم. الأقليات مهددة باستمرار ، وأن انخفاض العنف قد يكون مؤقتا ، والحكومة المركزية حتى الآن عاجزة عن معالجة الأسباب الجذرية لهذا التمييز. وهذا يجعل احتمال كبير بأن العنف سوف يستأنف في المستقبل غير البعيد ، لا سيما وأن معالجة المسائل الخلافية مثل مصير الحدود الإقليمية في المستقبل وعودة بعض النازحيين لم يحصل. ولم يتم التوصل إلى حل دائم يمكن أن يوفر الأمن .

٤٩-وفي هذا السياق ، فإن النقاش حول المادة ٥٠ من الدستور العراقي شهدت القلق بشأن وضع الأقليات والمجتمع في النظام السياسي العراقي. المادة ٥٠ تنص على الحد الأدنى لتمثيل الأقليات في مناصب منتخبة لمجالس المحافظات ، وتم تصديق الدستور و أهملت فيه الأقليات بصورة كبيرة. في النهاية، تدخل رئيس جمهورية العراق شخصيا لضمان إعادة القانون إلى البرلمان. حقيقة أن هذا هو عمل آخر من أعمال العنف المستمرة ضد الأقليات الدينية والعرقية وإنها رسالة واضحة إلى الأقليات بأن غالبية الأحزاب لا يهتمون بهم و لا بوجودهم. هذه الأزمة بعدت الأقليات من العملية السياسية ،ترك لها قدر محدود جدا من التمثيل أو رمزية ، في حين أنها مهددة بالانقراض.

٥٠- الجدل الدائر حول المادة ٥٠من الدستور العراقي، ينبغي أن تكون في أفضل الأحوال مؤقتة. أفضل وسيلة للحماية هي المساواة والمواطنة ، وأن تكون غير طائفية. التشريعات التي تنص على الحصص لكل أقلية ما هي إلا بمثابة تدبير مؤقت حتى يتم تحقيق المساواة. وهذا يعني أن كل عراقي ، بغض النظر عن دينه أو عرقه ، ينبغي أن يكون حرًا في السعي لتحديد أي موقف من داخل العملية

السياسية ، وإلا يقتصر على مقاعد مخصصة لفئات محددة.

استنتاجات

٥١- جميع العراقيين عالقون في تعدد الروايات المتناقضة عن العنف والضحية. الاحتلال الأمريكي وأخطائه ، أدى إلى تدمير و هشاشة النسيج الاجتماعي العراقي والطبقة السياسية الجديدة في العراق ليست بعد في هدوء. وهذا الجو هو معقد باتجاهين :

١- الاستمرارية وعدم الاستقرار داخل الساحة السياسية والاجتماعية قد وصل إلى نقطة يستحيل حتى تحديد الأطراف الفاعلة فيها .

٢-التركيز الضيق للأحزاب الرئيسية على ترسيخ قواعد السلطة وليس الالتزام الحقيقي في عملية المصالحة الوطنية ، الضمان الوحيد لمستقبل العراق.

٥٢-إذا لم يفعل شيئا ، فان خطر التطرف من جانب واحد يمكن أن يؤدي إلى إبادة بعض هذه الأقليات ، فضلا عن تدمير آلاف السنين من التراث الثقافي لحضارة بلاد ما بين النهرين. على الجانب الآخر ، بروز الأحزاب الدينية السياسية الرئيسية الفاعلة في العراق الجديد قد ترك الأقليات في حالة انعدام الأمن ، وهو يلقي ظلالا من الشك على قدرة الحكومة الحالية أو أي استعداد للتصدي لهذه التحديات الجديدة وحدها.

٥٣- الحل لا يمكن أن يكون جزئيا فقط. لا يمكن أن تسعى إلى معالجة مسألة الأقليات دون وضعها في الإطار الأوسع الذي هو أزمة الوطنية العراقية ، فعبر التاريخ كانت هناك هشاشة في وضع الأقليات في العراق ، فضلا عن العواقب الوخيمة من الغزو الذي قادته الولايات المتحدة وما نجم عنه من تدمير للنسيج الاجتماعي العراقي .الطريق إلى الأمام يجب أن يأخذ في الاعتبار المخاطر الكامنة في الوضع الراهن ، فضلا عن تضارب جداول أعمال كل من العناصر الداخلية

والخارجية.

٥٤-الانتقال إلى الإدارة الأمريكية الجديدة على أساس وعد التغيير قد يوفر إمكانية التفكير الواقعي بالسياسة الأمريكية السابقة تجاه العراق. هذا التغيير في الإدارة الأميركية قد يشكل فرصة ملموسة لتنفيذ التصحيحات التي تشتد الحاجة إليها أكثر فعالية ويمكن معالجة الأزمة العراقية برمتها، بما فيها من جهد حقيقي من أجل تحقيق المصالحة الوطنية. وبالتالي، فإن قضايا الأقليات ويمكن أن تدار على نحو أفضل.

٥٥-لهذه الأسباب جميعا، فإن إنشاء هيئة دولية مستقلة ولجنة للمتابعة سيكون من المفيد، والخطوة الأولى في التصدي لهذه التعقيدات، والمضي قدما في وضع مقترحات بناء. لجنة مؤلفة من العراقيين فقط سيكون محدودًا بسبب تضارب في جداول الأعمال وعدم الثقة التي تتخلل هذا الجو. لهذا يجب أن تكون لجنة المراقبة الدولية مكونة من كبار الشخصيات المعروفة جدا بكفائتهم المهنية والمصداقية بهدف تسهيل الوصول إلى كبار صانعي القرار، محليا وإقليميا، ودوليا.

٥٦-التعقيدات المرتبطة بالأزمة العراقية لا تزال تسير نحو الأسوء وأن معدل مستوى آليات المصالحة أثبتت عجزها في معالجة هذه الأزمة على نحو يمكن أن يؤدي إلى حل دائم من شأنه أن يصحح الوضع الراهن، أو تكون مقبولة لجميع الأطراف الناعلة. وأن القول بأن الأقليات العراقية ستنقرض لا يشكل مأساة لهذه الأقليات فقط أو فقدانهم للعراق، بل للبشرية جمعاء.

الملحق رقم ٣

تقرير بيكر - هاملتون

بيان الحقائق في مجموعة دراسة العراق والتوصيات الـ ٧٩
التاريخ١٤ اذار/مارس ٢٠٠٧

تقييم بنظرة تقدمية للموقف الراهن والمحتمل أن تؤول إليه الأوضاع في العراق، بما في ذلك تقديم النصح والمشورة بشأن السياسة المتبعة. وبشكل محدد ركز أعضاء مجموعة دراسة العراق على أربعة موضوعات رئيسة:

*الأحوال الاستراتيجية في العراق والمنطقة.

*الأمن في العراق والتحديات الأساسية لتعزيز الأمن في البلاد.

*التطورات السياسية في العراق في أعقاب الانتخابات وتشكيل الحكومة الجديدة.

*الاقتصاد وإعادة الإعمار.

١ - كيف تشكلت مجموعة دراسة العراق؟

بدأ تشكيل مجموعة دراسة العراق في ١٥ مارس ٢٠٠٦ في اجتماع عقد بمبنى الكونغرس. وقد تشكلت بتوجيه من مجموعة مكونة من أعضاء الكونغرس المنتمين إلى الحزبين الرئيسين (الجمهوري والديمقراطي) وكان النائب فرانك وولف (جمهوري من ولاية فرجينيا) في مقدمة المؤيدين لتشكيل المجموعة. وكان وولف قد دأب على الدعوة إلى تقييم الوضع في العراق«بأعين جديدة» منذ صيف العام ٢٠٠٥. ومنذ بدايتها تشكلت مجموعة دراسة العراق بحيث تكون تمثل الحزبين

)أي غير تابعة لأي من الحزبين الجمهوري أو الديمقراطي بعينه)، وقد حظيت المجموعة بتأييد واسع النطاق من أعضاء الكونغرس بمجلسيه -النواب والشيوخ- المنتمين إلى الحزبين.

٢- هل شاركت حكومة الرئيس بوش في تشكيل مجموعة دراسة العراق؟

لم تشارك حكومة الرئيس بوش في تشكيل مجموعة دراسة العراق، غير أن البيت الأبيض رحب بتشكيلها، وأتاح لها فرص الالتقاء بأشخاص والاطلاع على مستندات والسفر إلى العراق. واجتمع الرئيس بوش بأعضاء مجموعة دراسة العراق مرة يوم ١٤ يونيو ٢٠٠٦، ومرة أخرى يوم ١٣ نوفمبر ٢٠٠٦علاوة على عقد اجتماع مع رئيسي المجموعة. وحرص لبيت الأبيض على احترام استقلالية المجموعة.

٣- ما هو الدور الذي قام به معهد السلام الأميركي بالنسبة لمجموعة دراسة العراق؟

طلب النائب فرانك وولف رئيس لجنة الاعتمادات التابعة لمجلس النواب الأميركي التي تمول معهد السلام الأميركي، من المعهد أن يكون بمثابة الوكالة أو الهيئة المسؤولة عن تسهيل عمل مجموعة دراسة العراق بدعم من مركز دراسات الرئاسة ومركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ومعهد جيمس بيكر للسياسة العامة بجامعة رايس. وفي ممارسته للدور المنوط به لتسهيل مهمة المجموعة، كون المعهد لجنة من الخبراء لديه في شؤون العراق لكي تقدم الدعم لأعضاء اللجنة الرئيسين في أداء مهمتهم. كما شكل المعهد مجموعات عمل من الخبراء لمساعدة مجموعة دراسة العراق وأعضائها، وقام بإعداد نشرات وتقارير موجزة لما يجري من دراسات، وإمدادهم بالتحليلات، كما تولى تنسيق اجتماعات مجموعة دراسة العراق.

٤- هل كانت هناك مهمة محددة فُوضت بها مجموعة دراسة العراق؟

لم تُمنح مجموعة دراسة العراق تفويضا قانونيا حينما تشكلت. لكن بتعليمات من رئيسيْها كانت موجهة إلى تقديم تقييم بنظرة تقدمية للموقف الراهن والمحتمل أن تؤول إليه الأوضاع في العراق، بما في ذلك تقديم النصح والمشورة بشأن السياسة المتبعة. وبشكل محدد ركز أعضاء مجموعة دراسة العراق على أربعة موضوعات رئيسة:

- الأحوال الاستراتيجية في العراق والمنطقة.
- الأمن في العراق والتحديات الأساسية لتعزيز الأمن في البلاد.
- التطورات السياسية في العراق في أعقاب الانتخابات وتشكيل الحكومة الجديدة.
- الاقتصاد وإعادة الإعمار.

٥- ممن تتشكل مجموعة دراسة العراق؟

الشخصيات الرئيسة في مجموعة دراسة العراق هي مجموعة من كبار الشخصيات المنتمين إلى الحزبين ممن يتميزون بسجل مشرّف في مجال الخدمة العامة. والشخصيتان المشاركتان في رئاسة المجموعة هما وزير الخارجية الأميركية الأسبق جيمس بيكر (جمهوري)، والرئيس السابق للجنة العلاقات الدولية التابعة لمجلس النواب لي هاملتون (ديمقراطي). أما الأعضاء الآخرون فهم:

- لورنس إيغلبرغر، وزير الخارجية الأميركية الأسبق.
- فيرنون جوردان جونيور كبير مدراء شركة لازارد وفريرز .
- إدوين ميس وزير العدل الأميركي الأسبق.
- ساندرا داي أوكونور القاضية السابقة بالمحكمة العليا.
- ليون بانيتا، الرئيس السابق لهيئة موظفي البيت الأبيض.

- وليام بيري وزير الدفاع الأميركي الأسبق.
- تشارلز روب، العضو السابق بمجلس الشيوخ الأميركي.
- آلان سيمسون العضو السابق بمجلس الشيوخ الأميركي.

٦- كيف تم اختيار أعضاء المجموعة؟

بعد تعيين بيكر وهاملتون رئيسيْن مشاركين للمجموعة بالموافقة التامة لمنظمي المجموعة بالكونغرس، ومعهد السلام بالولايات المتحدة والمنظمات الأخرى الداعمة لها، اختار بيكر وهاملتون بقية أعضاء المجموعة بالتشاور مع معهد السلام والمنظمات الداعمة الأخرى.

٧- هل هناك خبراء آخرون مشاركون في الدراسة؟

شكل معهد السلام الأميركي مجموعات عمل من الخبراء في مجالات الاقتصاد وإعادة الإعمار والجيش والأمن والتطورات السياسية والمجال الاستراتيجي. ويرأس مجموعات العمل كبار الباحثين العاملين بمعهد السلام، كما تضم مجموعات العمل خبراء أكاديميين من الجامعات ومن الحكومة والقطاع الخاص. وقدم الخبراء ٣١ تقريرا ودراسة سياسية وتحليلية مختلفة لكي تطلع عليها مجموعة الدراسة. وفي كل تلك الدراسات والتقارير شارك ٤٤ خبيرا لتقديم مشورتهم الطوعية والمجانية لمجموعة دراسة العراق.

٨- مَنْ مِنَ الأفراد أو المجموعات الأخرى استشارتهم مجموعة دراسة العراق أثناء أداء مهمتها؟

التقت الشخصيات الرئيسة في مجموعة دراسة العراق مع العديد من كبار الشخصيات والمسؤولين بالحكومتين العراقية والأميركية في واشنطن والعراق ومناطق أخرى، كان من بينهم الرئيس بوش ورئيس الوزراء العراقي نوري المالكي فضلاً عن ضباط جيش ومسؤولين في الحكومة من دول أخرى وأكاديميين

ومديرين تنفيذيين بالشركات التجارية ورؤساء منظمات بالمجتمع المدني في الولايات المتحدة والعراق. التقى أعضاء لجنة دراسة العراق مع ١٧١ شخصا خلال فترة تسعة أشهر. علاوة على ذلك التقت المجموعة أو استشارت مئات من الخبراء الآخرين.

التوصيات الـ ٧٩ للجنة بيكر – هاملتون

جاء في تقرير لجنة بيكر ـ هاملتون ٧٩ توصية:

١- ينبغي على الولايات المتحدة العمل مع الحكومة العراقية لبدء «هجوم» دبلوماسي شامل جديد، للتعامل مع مشاكل العراق والمنطقة، قبل ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦.

٢- ينبغي أن تكون أهداف هذه الحملة الدبلوماسية الإقليمية: دعم وحدة العراق وسلامة أراضيه، ووقف التدخلات وأعمال زعزعة الاستقرار من جانب جيران العراق، وتأمين الحدود، بما في ذلك تسيير دوريات مشتركة مع دول الجوار، ومنع امتداد النزاعات وتعزيز المساعدات الاقتصادية والتجارية والدعم السياسي والمساعدات العسكرية، أن أمكن، للحكومة العراقية من الدول الإسلامية غير المجاورة، وتحفيز الدول على دعم المصالحة الوطنية في العراق، وتفعيل الشرعية العراقية عبر استئناف العلاقات الدبلوماسية، متى كان ذلك مناسباً، وإعادة فتح السفارات في بغداد، ومساعدة العراق في تأسيس سفارات نشطة في العواصم الرئيسية في المنطقة (الرياض مثلاً)، ومساعدته على التوصل إلى اتفاق مقبول في شأن كركوك، ومساعدة الحكومة العراقية في وضع بنية صلبة في الجوانب الأمنية والسياسية والاقتصادية، بما في ذلك تحسين أدائها في قضايا مثل المصالحة الوطنية والتوزيع العادل لعائدات النفط وتفكيك الميليشيات.

٣- استكمالاً لهذه الحملة الدبلوماسية، ينبغي أن تدعم الولايات المتحدة

والحكومة العراقية عقد مؤتمر أو اجتماع في بغداد لمنظمة المؤتمر الإسلامي أو الجامعة العربية، للمساعدة في تحقيق المصالحة الوطنية واستعادة حضورها الدبلوماسي في العراق. ولا يمكن أن تنجح هذه الحملة، ما لم تتضمن مشاركة فاعلة للبلدان التي لها دور ضروري في منع سقوط العراق في لفوضى.

وتشجيعاً لمشاركة هذه الدول، على الولايات المتحدة أن تسعى فوراً إلى إنشاء «المجموعة الدولية لدعم العراق» التي يجب أن تشمل جميع دول جوار العراق، فضلاً عن غيرها من بلدان المنطقة والعالم. (أشار التقرير إلى أدوار محددة لدول مثل السعودية ومصر وتركيا والأردن والكويت وسورية وإيران، على الرغم من الدور الذي قال أن الأخيرتين تلعبانه في دعم الميليشيات والتمرد).

٤- يجب تشكيل «المجموعة الدولية لدعم العراق» فور بدء هذه الهجمة الدبلوماسية الجديدة، باعتبارها إحدى أدواتها.

٥- ينبغي أن تتشكل هذه المجموعة من العراق وكل دول جواره، بما فيها إيران وسورية، إضافة إلى الدول الرئيسية في المنطقة، ومنها مصر ودول الخليج، والأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن والاتحاد الأوروبي. ويمكن أن تنضم دول أخرى مثل ألمانيا واليابان وكوريا الجنوبية، التي قد تكون مستعدة للمساهمة في حل سياسي ودبلوماسي.

٦- الدبلوماسية الجديدة وعمل «المجموعة الدولية» ينبغي أن يتم بسرعة، وأن يكون على مستوى وزراء الخارجية أو أعلى. ويجب أن تتولى وزيرة الخارجية الأميركية، أن لم يكن الرئيس، جهود الولايات المتحدة التي يمكن أن تكون ثنائية أو متعددة الأطراف، حسبما تقتضي الظروف.

٧ - يجب أن تطلب «المجموعة الدولية» مشاركة مكتب الأمين العام للأمم المتحدة في عملها. وينبغي أن يسمي الأمين لعام مبعوثاً خاصاً له في المجموعة.

٨- ينبغي أن تطور المجموعة نهجاً محدداً للتعاطي مع دول الجوار، يأخذ بعين الاعتبار مصالح هذه الدول واتجاهاتها ومساهماتها المحتملة.

إن التعامل مع إيران وسورية مثار خلاف. ومع ذلك، نرى أن أي أمة، من وجهة نظر دبلوماسية، يمكنها وينبغي عليها أن تشرك خصومها وأعداءها في محاولة لتسوية النزاعات والخلافات تماشياً مع مصالحها. وعليه، فإن على «المجموعة الدولية» إشراك إيران وسورية في حوارها الدبلوماسي من دون شروط مسبقة. وترى «مجموعة الدراسات حول العراق» أن العلاقات الأميركية مع سورية وإيران تشمل قضايا صعبة يجب أن تحل. لكن ينبغي إجراء محادثات دبلوماسية مكثفة وموضوعية، تتضمن قدراً من توازن المصالح. ويجب أن تضع واشنطن في اعتبارها نظام الحوافز لإشراك سورية وإيران، كما حدث بنجاح مع ليبيا.

-٩ يجب على الولايات المتحدة أن تنخرط مباشرة مع إيران وسورية في محاولة للحصول على التزام منهما بسياسات بناءة تجاه العراق والقضايا الإقليمية الأخرى. وعلى واشنطن التفكير في الحوافز وكذلك العقبات، في سعيها إلى نتيجة إيجابية. وينبغي البحث في إمكان تكرار التعاون الإيراني - الأميركي في أفغانستان، لتطبيقه على الحال العراقية، على الرغم من أن إيران ترى أن من مصلحتها أن تغوص الولايات المتحدة في مستنقع العراق.

١٠- يجب أن يستمر التعامل مع مسألة البرنامج النووي الإيراني عبر مجلس الأمن وأعضائه الخمسة الدائمين، فضلاً عن ألمانيا.

١١- يجب أن تسعى «المجموعة الدولية» إلى إقناع إيران، عبر الجهود الدبلوماسية، بأن عليها اتخاذ خطوات محددة لتحسين الوضع في العراق. كذلك، وعلى رغم أن العلاقة بين الولايات المتحدة وسورية في أدنى مستوياتها، فإن المصالح السورية في النزاع العربي - الإسرائيلي مهمة ويمكن تحريكها.

١٢ - يجب إقناع سورية بمصلحتها وتشجيعها على المساهمة في خطوات مثل مراقبة حدودها مع العراق إلى أقصى حد ممكن، وتسيير دوريات مشتركة مع العراقيين على الحدود، وإنشاء خطوط لتبادل المعلومات، وزيادة التعاون السياسي والاقتصادي مع العراق.

وفي سياق إقليمي أوسع، لن تكون الولايات المتحدة قادرة على تحقيق أهدافها في الشرق الأوسط ما لم تتعامل مباشرة مع الصراع العربي - الإسرائيلي. يجب أن يكون هناك التزام متجدد ومستمر بتسوية شاملة بين العرب والإسرائيليين على جميع الجبهات: لبنان وسورية وفلسطين. وهذا الالتزام يجب أن يشمل المحادثات المباشرة مع وبين إسرائيل ولبنان والفلسطينيين الذين يقبلون بحق إسرائيل في الوجود، ولا سيما سورية التي تعتبر نقطة العبور الرئيسة لنقل الأسلحة إلى «حزب الله» وتدعم مجموعات فلسطينية متطرفة. ولا حل عسكرياً لهذا الصراع.

١٣ - يجب أن يكون هناك التزام متجدد ومستمر من الولايات المتحدة بتسوية سلمية شاملة بين العرب والإسرائيليين عى الجبهات كافة.

١٤ - هذا الجهد يجب أن يشمل الدعوة غير المشروطة في أقرب وقت ممكن إلى اجتماعات تحت رعاية الولايات المتحدة أو اللجنة الرباعية الدولية، بين إسرائيل ولبنان وسورية من جهة، وإسرائيل والفلسطينيين من جهة أخرى، بغرض التفاوض حول السلام كما حدث في مؤتمر مدريد العام ١٩٩١، على مسارين منفصلين أحدهما سوري ولبناني، والآخر فلسطيني.

١٥ - يجب أن تشمل المفاوضات مع سورية في شأن السلام بعض العناصر، وهي الامتثال الكامل لقرار مجلس الأمن ١٧٠١ الذي يوفر إطارا لاستعادة لبنان سيادته، والتعاون الكامل مع التحقيق في كل الاغتيالات السياسية في لبنان، لا سيما رفيق الحريري وبيار الجميل، والتحقق من وقف المساعدات إلى «حزب الله»

واستخدام الأراضي السورية لنقل الأسلحة من إيران إليه، وأن تستخدم سورية نفوذها لدى «حزب الله» و «حماس» لإطلاق الجنود الإسرائيليين الأسرى، والتحقق من وقف سورية محاولات تقويض الحكومة المنتخبة ديموقراطياً في لبنان، والتحقق من وقف شحنات الأسلحة من سورية إلى «حماس» أو غيرها من الجماعات الفلسطينية المتشددة، وأن تساعد سورية في الحصول على التزام من «حماس» بالاعتراف بحق إسرائيل في الوجود.

١٦- وفي مقابل هذه الإجراءات وفي سياق اتفاق سلام شامل آمن، يعيد الإسرائيليون الجولان، مع ضمانات أميركية لأمن إسرائيل، يمكن أن تضم قوة دولية على الحدود، بما في ذلك قوات أميركية، إذا طلب الطرفان.

١٧- في ما يخص القضية الفلسطينية، يجب التمسك بقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام، باعتبارها الأساس الوحيد لتحقيق السلام، وتقديم دعم قوي للرئيس الفلسطيني محمود عباس والسلطة الفلسطينية لأخذ زمام المبادرة في تمهيد الطريق لإجراء مفاوضات مع إسرائيل، وبذل جهد كبير في دعم وقف إطلاق النار، وتقديم الدعم لحكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية، وعقد مفاوضات تعالج قضايا الوضع النهائي الخاصة بالحدود والمستوطنات والقدس وحق العودة ونهاية الصراع.

١٨- من الضروري للغاية بالنسبة إلى الولايات المتحدة أن تقدم مزيداً من الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري لأفغانستان، بما في ذلك الموارد التي قد تصبح متاحة إذا انسحبت القوات من العراق.

١٩- على الرئيس وفريق الأمن القومي التابع له أن يظلا على اتصال قريب ومستمر مع القيادة العراقية. وهذه الاتصالات يجب أن تبعث برسالة واضحة: يجب أن تتحرك الحكومة العراقية لتحقيق تقدم ملموس.

٢٠- على الولايات المتحدة أن توضح استعدادها لمواصلة تدريب قوات الأمن العراقية ومساعدتها ودعمها، والاستمرار في تقديم الدعم السياسي والعسكري والاقتصادي للحكومة العراقية. فكلما أصبح العراق أكثر قدرة على ممارسة مهمات الدفاع والحكم، كان خفض الوجود العسكري والمدني الأميركي في العراق ممكناً.

٢١- وفي حال لم تحقق الحكومة العراقية تقدماً ملموساً على طريق المصالحة الوطنية وتحقيق الأمن وتثبيت الحكم، ينبغي على الولايات المتحدة أن تخفض الدعم السياسي أو العسكري أو الاقتصادي لها.

٢٢- ينبغي أن يعلن الرئيس الأميركي أن بلاده لا تسعى إلى إقامة قواعد عسكرية دائمة في العراق. وإذا طلبت الحكومة العراقية إقامة قاعدة موقتة أو قواعد، فعلى الولايات المتحدة أن تنظر في هذا الطلب نظرتها إلى أي طلب من حكومة دولة أخرى.

٢٣- يجب أن يؤكد الرئيس الأميركي مجدداً أن الولايات المتحدة لا تسعى إلى السيطرة على نفط العراق.

٢٤- الجدول الزمني الذي وضعته حكومة نوري المالكي لبعض المهمات في نهاية ٢٠٠٦ أو مطلع ٢٠٠٧، قد لا يكون واقعياً. وينبغي أن يكتمل بحلول الربع الأول من العام ٢٠٠٧.

٢٥- يجب أن تتشاور الولايات المتحدة عن كثب مع الحكومة العراقية لوضع أهداف إضافية في ثلاثة مجالات: المصالحة الوطنية، والأمن، وتحسين الخدمات التي تمس الحياة اليومية للعراقيين، وينبغي أن توضع جداول زمنية لتنفيذ هذه الأهداف.

٢٦- مراجعة الدستور العراقي أمر أساسي لتحقيق المصالحة الوطنية ويجب أن يتم ذلك في شكل عاجل. والأمم المتحدة لديها خبرة في هذا المجال، ويجب أن تلعب دوراً في هذه العملية.

٢٧- تتطلب المصالحة الوطنية إعادة البعثيين والقوميين العرب إلى الحياة الوطنية، مع رموز نظام صدام حسين. وعلى الولايات المتحدة أن تشجع عودة العراقيين المؤهلين من السنة أو الشيعة أو القوميين أو البعثيين السابقين أو الأكراد إلى الحكومة.

٢٨- تقاسم العائدات النفطية. يجب أن تعود عائدات النفط إلى الحكومة المركزية ويتم اقتسامها على أساس عدد السكان.

٢٩- يجب أن تجري انتخابات المحافظات في أقرب وقت ممكن. وبموجب الدستور الجديد، يجب أن تكون هذه الانتخابات أجريت بالفعل، وهي ضرورية لاستعادة حكومة تمثيلية.

٣٠ - في ضوء الوضع الخطير في كركوك، هناك ضرورة للتحكيم الدولي لتجنب العنف الطائفي. فكركوك يمكن أن تكون برميل بارود. وإجراء استفتاء حول مصير كركوك قبل نهاية عام ٢٠٠٧، كما يقضي الدستور العراقي، سيكون انفجاراً، لذا يجب تأخيره. وهذه مسألة يجب أن تدرج على جدول أعمال «المجموعة الدولية لدعم العراق» في إطار عملها الدبلوماسي.

٣١ -يجب أن تكون مبادرات العفو متاحة. ونجاح أي جهد في المصالحة الوطنية يجب أن يشمل إيجاد سبل للتوفيق بين ألد الأعداء السابقين.

٣٢ -يجب حماية حقوق المرأة وجميع الأقليات في العراق، بما في ذلك التركمان والآشوريين والكلدانيين والايزيديين والصابئة والأرمن.

٣٣- على الحكومة العراقية الكف عن تسييس المنظمات غير الحكومية أو وقف نشاطها. فيجب أن يكون التسجيل إجراء إداريا فقط وليس مناسبة للرقابة وتدخل الحكومة.

٣٤- يجب أن يكون مستقبل وجود القوات الأميركية على بساط البحث في

جهود المصالحة الوطنية. وزيادة إمكان مشاركة قادة التمرد والميليشيات، وبالتالي زيادة احتمالات نجاح هذه الجهود.

العنف لن ينتهي ما لم يبدأ الحوار، والحوار يجب أن يشمل من يسيطرون على السلطة. وعلى الولايات المتحدة أن تحاول التحدث مباشرة مع آية الله العظمى علي السيستاني، والتحدث مباشرة مع مقتدى الصدر وقادة الميليشيات وزعماء المتمردين. الأمم المتحدة يمكن أن تساعد في تسهيل الاتصالات.

٣٥- الولايات المتحدة يجب أن تبذل جهوداً نشطة لإشراك جميع الأطراف في العراق، باستثناء تنظيم «القاعدة». لكن التركيز الشديد على الهوية الطائفية يهدد فرصاً أوسع للحصول على دعم وطني للمصالحة.

٣٦ - على الولايات المتحدة أن تشجع الحوار بين الجماعات الطائفية. ويجب أن تكون الحكومة العراقية أكثر سخاء فيما يتعلق بموضوع العفو عن المسلحين.

٣٧ - يجب أن لا تعوق الولايات المتحدة مشاريع العفو العراقية، سواء عبر السلطة التنفيذية أم التشريعية.

٣٨ - على الولايات المتحدة تأييد وجود خبراء دوليين محايدين مستشارين للحكومة العراقية في عمليات نزع السلاح وإعادة الاندماج وإنهاء التعبئة.

٣٩- على الولايات المتحدة تقديم دعم مالي وتقني وإنشاء مكتب واحد في العراق لتنسيق المساعدة للحكومة العراقية ومستشاريها الخبراء لمساعدة برنامج لنزع سلاح أعضاء الميليشيات وإعادة دمجهم وإنهاء تعبئتهم.

ليس هناك عمل للجيش الأميركي يمكن أن يحقق وحده النجاح في العراق، إنما هناك أفعال يمكن أن تقوم بها الحكومتان الأميركية والعراقية لزيادة احتمال تجنب الكارثة هناك وزيادة فرص النجاح. وعلى الحكومة العراقية تسريع برنامج المصالحة الوطنية الذي توجد هناك حاجة ماسة إليه، وفي تسليم القوات العراقية المسؤوليات

الأمنية. كما يمكن الولايات المتحدة أن تزيد عدد العسكريين الأميركيين المنضوين في الوحدات العسكرية العراقية. ومثل هذه الخطوة قد تزيد أعداد الجنود الأميركيين المنضوين في الوحدات العراقية المنتشرة من ثلاثة أو أربعة آلاف منتشرين الآن، إلى ما بين عشرة وعشرين ألفاً. كما ستكون مهمة أخرى للقوات الأميركية مساعدة الفرق العسكرية العراقية بالاستخبارات والمواصلات والدعمين الجوي واللوجستي وتوفير بعض المعدات. وسيكون على الجيش الأميركي الحفاظ على فرق تدخل سريع وأخرى خاصة لتنفيذ عمليات عسكرية ضد تنظيم «القاعدة» في العراق عندما تسنح الفرصة. وسيتحسن أداء القوات العراقية في شكل كبير لو كان في حوزتها معدات أفضل. وقد يكون أحد مصادر هذه المعدات هو تلك التي تتركها الفرق العسكرية الأميركية المغادرة خلفها، فيما تكمن الطريقة الأسرع للحصول عليها عبر برنامجنا لمبيعات الأسلحة إلى الخارج.

وفيما نمضي قدماً بهذه الخطوات، يمكننا البدء بسحب القوات الأميركية من العراق. وحتى بعد أن تسحب الولايات المتحدة كل فرقها القتالية خارج العراق، سنبقي على وجود عسكري مهم في المنطقة، مع قوتنا المهمة في العراق وانتشارنا الجوي والبري والبحري في الكويت والبحرين وقطر ووجود أكبر في أفغانستان. وستسمح هذه القوات للولايات المتحدة، وبمساعدة الحكومة العراقية، بتنفيذ مهمات بينها ردع تدخلات سورية وإيرانية مدمرة أكثر.

٤٠- على الولايات المتحدة أن لا تقدم التزاماً مفتوحاً لإبقاء عدد كبير من الجنود الأميركيين منتشرين في العراق.

٤١- على الولايات المتحدة أن توضح للحكومة العراقية أنها يمكنها تنفيذ خططها وبينها عمليات إعادة انتشار مخطط لها، حتى لو لم ينفذ العراق تغييراته المخطط لها أيضاً. لا يمكن أن تبقى الحاجات الأمنية الأخرى للولايات المتحدة

ومستقبل جيشها رهينة لأفعال الحكومة العراقية أو عجزها.

٤٢ - علينا السعي إلى استكمال عملية التدريب والتسليح في حلول الربع الأول من عام ٢٠٠٨، كما أفاد الجنرال جورج كايسي في ٢٤ تشرين الأول / أكتوبر عام ٢٠٠٦.

٤٣- الأولويات العسكرية في العراق يجب أن تتغير، مع منح الأولوية الأعلى إلى التدريب والتسليح والاستشارة وعمليات الدعم ومكافحة الإرهاب.

٤٤ - يجب إلحاق أكثر العناصر العسكرية والضباط كفاءة في القوات الأميركية، بالفرق المنضوية في الوحدات العراقية ٠

٤٥- على الولايات المتحدة دعم تقديم مزيد من العتاد إلى الجيش العراقي عبر تشجيع الحكومة العراقية على تسريع عمليات الشراء الأجنبية، وترك بعض أسلحة ومعدات الفرق القتالية الأميركية لدى انسحابها من العراق.

٤٦ - سيبذل وزير الدفاع الأميركي الجديد كل جهد لبناء علاقات عسكرية مدنية سليمة عبر توفير أجواء يمكن خلالها الضابط العسكري الرفيع تقديم المشورة المستقلة ليس إلى القيادة المدنية في البنتاغون فحسب، بل إلى الرئيس ومجلس الأمن القومي.

٤٧- فيما تتواصل عملية إعادة الانتشار، على قيادة البنتاغون التشديد على برامج التدريب والتثقيف للقوات العائدة إلى الولايات المتحدة لإعادة تنضيدها لتستعيد درجة عالية من الجهوزية لعمليات انتشار عالمية.

-٤٨ وفيما تعود المعدات العسكرية إلى الولايات المتحدة، على الكونغرس تخصيص أموال كافية لاستعادة عمل هذه المعدات خلال السنوات الخمس المقبلة.

٤٩ - على الإدارة وباستشارة كاملة مع اللجان المختصة في الكونغرس تقويم التأثير المستقبلي الكامل للحرب في العراق وانعكاساتها المحتملة على الجاهزية

المستقبلية لهذه القوة، وقدرتها على التجنيد والحفاظ على موظفين كفوئين.

٥٠ - يجب نقل الشرطة الوطنية العراقية إلى وزارة الدفاع حيث ستصبح الوحدات الخاصة جزءاً من الجيش العراقي الجديد.

٥١- يجب نقل شرطة الحدود العراقية بأكملها إلى وزارة الدفاع التي ستتولى المسؤولية الكاملة عن السيطرة على الحدود والأمن الخارجي.

٥٢ - يجب منح جهاز الشرطة العراقية مسؤوليات أكبر لإجراء تحقيقات جنائية، فيما عليها تعزيز تعاونها مع عناصر أخرى في الجهاز القضائي العراقي، لتحسين السيطرة على الجريمة وحماية المدنيين العراقيين.

٥٣- يجب إخضاع وزارة الداخلية العراقية إلى عملية تحويل تنظيمية تتضمن جهوداً لتوسيع قدرات الوحدة الرئيسة لمكافحة الجريمة وفرض مزيد من السيطرة على قوات الشرطة المحلية. ويجب نقل السلطة الوحيدة لدفع مرتبات الشرطة المحلية إلى وزارة الداخلية.

٥٤- على وزارة الداخلية العراقية المضي قدماً في الجهود الحالية لتحديد وتسجيل والسيطرة على جهاز حماية المنشآت.

٥٥- على وزارة الدفاع الأميركية مواصلة مهمتها تدريب الشرطة الوطنية العراقية وشرطة الحدود العراقية التي يجب نقلها إلى وزارة الدفاع.

٥٦- على وزارة العدل الأميركية توجيه مهمة تدريب قوات الشرطة الباقية ضمن سلطة وزارة الداخلية.

٥٧- وفيما تنضوي فرق التدريب العسكرية الأميركية في الوحدات العسكرية الأميركية، يجب توسيع عملية انضواء المدربين الأميركيين في الشرطة.

٥٨- على مكتب التحقيقات الفيديرالي توسيع تدريبه التحقيقي ومنشآته في العراق، ليشمل الإرهاب أيضاً.

٥٩- على الحكومة العراقية توفير الأموال لزيادة عدد السيارات وأجهزة الاتصالات وتطويرها لدى جهاز الشرطة.

٦٠- يجب تولي وزارة العدل الأميركية قيادة عمل التحول التنظيمي في وزارة الداخلية.

٦١- يجب دعم وتمويل البرامج التي تقودها وزارة العدل لإنشاء المحاكم وتدريب القضاة وإيجاد المؤسسات والممارسات لمكافحة الفساد.

٦٢ - يجب على الحكومة الأميركية، وفي أقرب وقت، توفير المساعدة التقنية إلى الحكومة العراقية، للتحضير لقانون نفط عراقي يحدد حقوق الحكومات الإقليمية والمحلية.

٦٣ -على الولايات المتحدة تشجيع الاستثمار في القطاع النفطي العراقي عبر المجتمع الدولي وشركات الطاقة الدولية.

٦٤ - يجب زيادة المساعدة الاقتصادية الأميركية لتصل إلى درجة خمسة بلايين دولار سنوياً.

٦٥- يجب أن تكون المشاركة الأوسع للشركاء الدوليين، الذين عليهم أن يفعلوا أكثر من مجرد تقديم الأموال، جزءاً أساسياً من جهود إعادة الإعمار في العراق.

٦٦- يجب أن تقود الولايات المتحدة تمويل طلبات المفوض الأعلى لشؤون اللاجئين ووكالات إنسانية أخرى.

٦٧- على الرئيس الأميركي إيجاد منصب مستشار لإعادة الإعمار الاقتصادي في العراق.

٦٨- على رئيس المهمة في العراق، أن تكون لديه السلطة لإنفاق مبالغ مهمة عبر برنامج القائد للرد الطارئ .

٦٩- يجب تجديد سلطة المفتش العام لإعادة إعمار العراق خلال فترة برامج المساعدة في العراق.

٧٠- يجب تشكيل وتنفيذ برنامج مساعدة أمنية أكثر ليونة للعراق، لكسر الحواجز أمام تعاون فاعل بين الوكالات.

٧١- يجب توفير السلطات المطلوبة لدمج الأموال الأميركية وتلك القادمة من المتبرعين الدوليين والمشاركين العراقيين.

٧٢- يجب تضمين تكاليف الحرب في العراق في الموازنة السنوية للرئيس بدءاً من السنة المالية ٢٠٠٨

٧٣- على وزيرة الخارجية ووزير الدفاع ومدير الاستخبارات الوطنية منح الأولوية القصوى للتدريب اللغوي والثقافي في شكل عام، وخصوصاً للضباط والعسكريين المكلفين مهمات في العراق.

٧٤- على المدى القصير، وإذا لم يتقدم عدد كاف من المتطوعين المدنيين، على الوكالات المدنية شغر هذه الوظائف.

٧٥- على المدى البعيد، تحتاج الولايات المتحدة من أجل تحسين قدرة وكالاتها على الرد إلى عمليات استقرار معقدة كتلك في العراق وأفغانستان.

٧٦- على وزارة الخارجية تدريب موظفيها لتولي مهمات مدنية مرتبطة بعملية استقرار معقدة خارج السفارة التقليدية.

٧٧ - على مدير الاستخبارات الوطنية ووزير الدفاع تخصيص موارد تحليلية أكبر لمهمة فهم التهديدات ومصادر العنف في العراق.

٧٨ - وعلى مدير الاستخبارات الوطنية ووزير الدفاع أيضاً إجراء تغييرات فورية على عملية جمع المعطيات عن العنف ومصادره في العراق، لتوفير صورة أكثر دقة عن الأحداث على الأرض.

٧٩- على وكالة الاستخبارات المركزية (سي آي اي) توفير جنود أكثر في العراق لتطوير وكالة استخبارات فاعلة وتدريبها وبناء مركز لمكافحة الإرهاب يمكنه تسهيل جهود مكافحة الإرهاب بقيادة شخصيات التقتها لجنة بيكر.

أجرت لجنة دراسة العراق، مقابلات واستشارات مع عدد كبير من المسؤولين الأميركيين السابقين والحاليين، وبعض الوزراء والسفراء العرب والأجانب فضلاً عن عدد كبير من الخبراء والصحافيين والباحثين.

وفي الآتي أبرز الاسماء التي استشارتها اللجنة:

- استشارات لجنة دراسة العراق
- رئيس الوزراء الإيطالي رومانو برودي.
- وزير الخارجية السوري وليد المعلم.
- السفير السوري في واشنطن عماد مصطفى.
- نائب وزير الدفاع الإسرائيلي أفرايم سنيه.
- المندوب الإيراني لدى الأمم المتحدة جواد ظريفي.
- السفير السعودي في واشنطن الأمير تركي الفيصل.
- وزير الشؤون الخارجية الإماراتية الشيخ عبد الله بن زايد.
- السفير المصري في واشنطن نبيل فهمي.
- السفير الأردني في واشنطن كريم قعوار.
- السفير القطري في واشنطن ناصر بن حمد آل خليفة.
- مبعوث الجامعة العربية في العراق مختار لماني.
- الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق اشرف قاضي.
- السفير التركي في واشنطن نابي سينسوي.

- مسؤولون سابقون وخبراء
- الرئيس الأميركي السابق بيل كلينتون.
- النائب السابق للرئيس الأميركي والتر مونديل.
- وزيرة الخارجية الأميركية السابقة مادلين أولبرايت.
- وزير الخارجية الأميركية السابق وارن كريستوفر.
- وزير الخارجية الأميركية السابق هنري كيسنجر.
- وزير الخارجية الأميركية السابق كولن باول.
- وزير الخارجية الأميركية السابق جورج شولتز.
- المندوب السابق للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة ريتشارد هولبروك.
- مستشار الأمن القومي السابق زبيغنيو برجنسكي.
- مستشار الأمن القومي السابق أنطوني لايك.
- مستشار الأمن القومي السابق برنت سكوكروفت.
- القائد السابق للقيادة المركزية الأميركية أنطوني زيني.
- نائب وزير الدفاع الأميركي السابق للشؤون السياسية دوغلاس فايث.
- مجموعات عمل متخصصة
- نائب رئيس معهد الشرق الأوسط دايفد ماك.
- مدير برنامج التوثيق في مؤسسة«الذاكرة العراقية» حسن منيمنة.
- مدير مركز«الإسلام والديموقراطية ومستقبل العالم الإسلامي» في معهد«هدسون» هلال فرادكين.
- الباحث في مؤسسة«بروكينغز» شبلي تلحمي.
- مدير برنامج الشرق الأوسط في مركز«الدراسات الاستراتيجية والدولية»

جون الترمان.

- باحث في مجلس«العلاقات الخارجية" ستيفين كوك.
- مدير مركز سياسة الدفاع والأمن الدولي في مؤسسة«راند»جيمس دوبينز.
- أستاذ الدراسات حول سياسة الشرق الأوسط دانيال كيرتزر.
- باحثون وخبراء وصحافيون
- الصحافي في صحيفة«نيويورك تايمز» توماس فريدمان.
- مدير مكتب«المبادرات الاستراتيجية والتحليل« ريتشارد هيل».
- مدير مركز الشرق الأوسط في معهد«بروكينغز» مارتن أنديك.
- باحث في معهد«أميركان انتربرايز» فريدريك كاغان.
- صحافي في مجلة«ويكلي ستاندرد» وليام كريستول.
- نائب رئيس مركز دراسات السياسة الخارجية في
- معهد«بروكينغز» كارلوس باسكوال.
- رئيس معهد«بروكينغز» ستروب تالبوت.
- أستاذ في برنامج دراسات الأمن في جامعة«جورج تاون» بروس هوفمان.
- أستاذ الدراسات الاستراتيجية في جامعة«ناشيونال ديفينس» جون زيغلر.
- رئيسة مجلس إدارة المنظمة الدولية«نساء من أجل نساء» زينب صلبي.
- نائب رئيس العمليات الدولية في«المنظمة الصحية الدولية» ربيع طربية.

الملحق رقم ٤

رسالة انسحاب السفير مختار لماني من المهمة

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي السيد الأمين العام

تحية طيبة وبعد :

أولاً: علمنا التاريخ أن أرض العراق هي مهد الحضارات وأن ساكني هذه الأرض عبر تاريخهم الذي يقاس بطول التاريخ نفسه عرفوا بفسيفسائهم الجميلة و لغنية أن يجعلوا من العراق منارة علم وأرض عطاء وتأثير حضاري وديني وفكري وثقافي .

علمنا التاريخ أن أهل العراق عرفوا عبر تاريخهم الطويل محناً ومآس قد تكون أسوأ من محنتهم الحالية لكنهم استطاعوا دوماً أن يتغلبوا على هذه المحن،إلا أن محنتهم الحالية تتميز بخطورة خاصة تتلخص في محاولة تدمير تماسك الفسيفساء اجميلة فيها عوامل متعددة داخلية وإقليمية ودولية ولكل عامل من هذه العوامل تعقيداته ويزداد تعقيدها بتفاعلها مع بعضها البعض .

١-داخلية: لا يتفق حالياً أهل العراق على تشخيص موحد لمشاكلهم وبالتالي على الالتزامات الواجب الوفاء بها لتحقيق النقلة النوعية في علاقاتهم.

سمة هذه العلاقات تكمن حالياً في انعدام الثقة تماماً وهروب أهل العراق إلى الأمام في ردود فعل وتخندق أصبح عنفه عبثياً وبدائياً ومتناقضاً مع رواسب ثقافتهم العريقة .

أهل العراق في وضع حالي يهدف إلى تدمير تماسكهم الاجتماعي في عمقه نافياً

جذوره الضاربة في أعماق التاريخ .

طوائف أهل العراق كما هو حال كل الطوائف الإنسانية دينية كانت أم إثنية تعرف غلاة في الأطراف لكن غلاة أطيف أهل العراق انتقلوا من الأطراف إلى المركز راهنين طوائفهم في فعل ورد فعل وتعميم أعمى يغير المعالم ويهجر الناس ويقتل على الهوية .

نتيجة هذا الوضع أصبحت علاقات أهل العراق تتسم بنفيهم لعراقيتهم، وهم مقتنعون أنه لا يمكن لأي طرف التفرد بأمور بلدهم. مشكلتهم ليست في الانفراد بل في كيفية ومدى إشراك الآخر .

أهل العراق في حالة شديدة من الاحتقان والانفعال ولم يقتنعوا بعد أن التحصين الصحيح والوحيد لبلدهم يمكن في توافقهم لإنقاذ بلدهم، توافق يرتكز على إيجاد منتصر واحد ووحيد وهو العراق نفسه.

٢- خارجياً: للعراق جوار معقد لا يقل تعقيداً عن داخله بأبعاده التاريخية والروحية والعرقية وكذلك انتماء العراق لمنطقة ذات أولوية للاقتصاد العالمي، وبالتالي فاتهامات ومصالح الجوار والقوى الكبرى تتقاطع وتتضارب في حقول متعددة ومتداخلة كما أن الأبعاد الدولية لعلاقات الجوار تنعكس بشكل مباشر ومؤثر على الساحة العراقية بل أن ما يزيد الوضع العراقي تعقيداً أن عدداً ليس بالهين من هذه القضايا أصبح ميدانها هو العراق والاتجاه الذي أراه من الداخل هو المزيد من استعمال العراق كميدان لعدد من المعارك ولأطراف متعددة تضم دولاً ومنظمات وحركات .

وأعتقد أن أهل العراق بمختلف أطيافهم يرتكبون خطأ قاتلاً إذا واصلوا محاولاتهم تحصين بلدهم من خلال تحالفات خارجية ويبقى الحل الوحيد والضمان لربط ماضي العراق العريق بمستقبله هو تحصينه باتفاق أهله في مشروع وطني

يضمن للجميع كافة الحقوق المتساوية في المواطنة وإنجاح ذلك من خلال دولة موسسات، بل إن من شأن ذلك عودة للدور التاريخي الرائد والمؤثر للعراق كموذج يقتدى به. ويجب على أهل العراق أن يتذكروا أن ما وحدهم في الماضي كان عاملاً أساسياً سمح لأجدادهم بلعب دور تاريخي ساهم في بناء الحضارة الإنسانية .

ثانياً: قدمت للعراق منذ حوالي سنة نتيجة قرار عربي للمساهمة والسعي لتحقيق الوِفاق العراقي وجعله حقيقة ثابتة وبمتابعة للتطورات من الداخل وانعكاساتها الخارجية توطدت قناعتي أن في نجاح العراق ومناعته مصلحة لأهله وجواره بل للعالم وفي انهياره وسقوطه كارثة على الجميع لما لذلك من تداعيات وتعقيدات دينية وطائفية وإثنية وقومية .

الشعب العراقي الذي وجدته في العراق خلال هذه المهمة، مهدد في عمقه وجائع وغير آمن .

النظرات التي شهدتها في عيون أطفاله تفيض بتساؤلات عميقة غير قادرة على فهم ما يقع ولماذا يقع باختصار شديد ما كنت شهدت عليه طيلة هذه السنة الحزينة وفي ظروف أقل مما يقال عنها أنها عبثية ولا تتناغم مع أية مقاييس عرفتها خلال ٢٧ هـ كموظف دولي أتيحت له الفرصة في معايشة مناطق أزمات أخرى في العالم.

قد تكون أطياف الشعب العراقي وطوائفه شديدة القناعة بما عانته عبر تاريخها الطويل وتفاوتت هذه المعانات في هذه المرحلة أو تلك لكن لمست خلال هذه السنة أنها هذه المعانات لم تنل من عزة نفسه وشهامته وكرامته. وإذا استطاع هذا الشعب أن يقف من جديد وحصن أهله بلدهم بتوافقهم الداخلي فلن يحتاج العراق لمساعدة أحد لما وهبه الله من خيرات ليست فقط مادية (نفط وماء) بل حضارة وروحية وما أخشاه هو أن لا ينسى كيف تعامل مع الآخرون وهو يعاني من محنة قريدة وشديدة تهز بنيانه وتضرب عمق مجتمعه وتدمر فسيفسائه.

ثالثاً: حاولت خلال هذه السنة جاهداً التواصل مع كل الأطراف العراقية من خلال تنمية علاقات صادقة وصارمة وغير مجاملة اتسمت بالجدية والمصارحة وأستطيع القول والتأكيد أنه ليست لدي مشكلة مع أي طرف عراقي بل كانت مشكلتي الوحيدة تكمن في علاقتهم ببعضهم البعض وشعورهم القوي بأن كل طرف منهم ضحية الطرف الأخر. وربما هذا هو العامل الوحيد المشترك بين أهل العراق في هذه المرحلة العصيبة.

رابعاً: اتخذ العرب في قمتهم الأخيرة في الخرطوم يوم ٢٩ مارس ٢٠٠٦ قراراً نصت أحد فقراته (الفقرة الثامنة (على التنفيذ الفوري لقرار فتح بعثة لجامعة الدول العربية في بغداد وذلك تفعيلاً للدور العربي في العراق.... وفتحت البعثة بدون أي إمكانيات مادية أو أمنية، لا داعي للدخول في سرد تفاصيلها والصعاب والمخاطر التي رافقتها وفتحت البعثة خارج المنطقة الخضراء المحصنة لضمان وتسهيل تواصلها مع كافة العراقيين وصممت هذه البعثة خلال هذه السنة لأن عراقيون كثيرون هم من ساعدوها بمؤازرتهم ودعمهم نتيجة علاقات بنيت على الثقة وبهدف واحد هو مساعدة العراق للوقوف من جديد كمنارة إشعاع حضاري. وهؤلاء العراقيون منهم الكردي والعربي والتركماني ومنهم المسيحي والمسلم الشيعي والسني والصابئي والايزيدي والشبكي والقائمة قد تطول.

ولا أخفي أنه لم تكن لدي أوهام حين اتخذ العرب قرارهم وكما عهدوا في أدبياتهم الدبلوماسية سهولة الإقرار وعدم التنفيذ لكن ما دفعني لقبول المهمة هو التحدي والرغبة الشديدة في مساعدة أهل العراق مهما كانت ضآلة هذه المساهمة. أقول قبلت المهمة ولم أتعامل معها في أي لحظة كدبلوماسي بل تعاملت من قلبي وببساطة باعتبار أن أهل العراق أهلي وحرصت أن تكون العلاقة متوازنة وبنفس المسافة مع كل الأطياف والأطراف مركزا على كل من شأنه التقريب بينهم من

خلال توافقهم السياسي وتلاحمهم الوطني.

قدمت إلى بغداد خلال فترة اعتبرت فيها الأمم المتحدة بل العالم بغداد كأخطر منطقة في العالم وحرصت في الشهور الأولى وفي تواصلي أن أكون مستمعاً لرجال السياسة والدين والفكر والعشائر والمجتمع المدني.

قدمت بدون قيام الدول التي أوفدتني إلى بغداد بتقديم أي مساعدة أمنية أو مادية وهي نفس الدول التي توجه دبلوماسيها المعتمدين لدى العراق بالإقامة في عمان ولا تسمح لهم بالسفر إلى بغداد بالرغم من إمكانياتها المادية والأمنية لحمايتها ولم يكن بإمكان البعثة التي فتحتها (وكلمة بعثة هنا مجازية مجازفة لأنها في حقيقة الأمر شخصان فقط) أن تصمد طيلة هذه السنة في ظروف يصعب إن لم يستحيل وصفها لولا عاملي الإيمان والتحدي.

خامساً: في غياب تام لأي رؤيا عربية متماسكة وجادة في معالجة الموضوع بل انعدام حتى الوعي بضرورة تواجد هذه الرؤيا بأبعادها السياسية والأمنية وإعادة البناء والاكتفاء لدى البعض أحياناً بالإنجرار إلى مواقف ترقيعية ومن منطلقات ضيقة لا تضع بالأساس ولا بالضرورة المصلحة العليا للشعب العراقي وإنهاء محنته بمساعدة أهله بتحصين بلدهم بتلاحمه الوطني وضمان ربط مستقبلهم بماضيه المجيد والعريق ولقناعتي أن الثقة والمصداقية وحدهما لم ولن يمكنا من مساعدات أهل العراق بل ولدا في أعماقي شعور قوي بالإحباط والقهر أمام المعاناة التي كنت شاهداً عليها طيلة هذه السنة وكذلك أحاسيس متناقضة بين ما يمكن للمرء ما يتمناه للعراق وما يراه فعلياً على أرض الواقع.

والشعب العراقي وأقصد المواطن العراقي أصبح في موقع لا يحتاج فيه إلى المؤتمرات تصدر بيانات مهذبة وجميلة، سياسية كانت أم دينية، هي في نهاية المطاف عبارة عن مبادئ أخلاقية عامة و متسامحة لا يختلف عليها اثنان لكنها وللأسف

بدون أي أثر يذكر على الواقع اليومي الأمني والمعيشي لهذا المواطن والذي يزداد سوءاً ورعباً .

أما الأمور للوجستية المتعلقة بهذه المهمة والمساومات التي طالتها فقد أصبحت لا تستحق التعليق بل ولا حتى الإشارة إليها.

سادساً: أمام هذا الواقع المرير والمؤلم وأمام استحالة إنجاز أي شيء جديد وإيجابي، على الأقل بالنسبة إلى، فأجد نفسي مضطراً ومتألماً وحزيناً لإبلاغ معاليكم بأنني قررت الإنسحاب من هذه المهمة بحلول نهاية شهر فبراير ٢٠٠٧، في انتظار قيام معاليكم بتعيين بديل قد يستطيع إنجاز ما لم أتمكن من إنجازه.

وفي النهاية أود أن أعبر عن شكري لتفهمكم وشكري موجه كذلك لكافة الزملاء في الأمانة العامة لدعمهم وصداقتهم.

كما أود أن أشيد إشادة خاصة برفيقي في هذه المغامرة الزميل طارق عبد السلام، الوحيد من الأمانة العامة الذي قبل أن يرافقني في هذه المهمة وواصلها بثبات وأمان بالرغم من ظروفها الأمنية والتهديدات التي رافقتها مهددة عدة مرات حياتنا وفارضين على عائلتينا سنة من الخوف من المجهول وضغط رهيب، أنا متأكد، لن يتمكنوا من نسيانه فترة طويلة.

الإشادة كذلك تطول العاملين المحليين في البعثة لدعمهم للمشروع بالرغم من التهديدات والخطورة البالغة على حياتهم كل يوم وهم قادمون للبعثة وكل مساء وهم منصرفون.

وتفضلوا معالي الأمين العام بقبول أسمى عبارات التقدير والاحترام.

مختار لماني

رئيس البعثة الدائمة لجامعة الدول العربية في بغداد

الباحث في سطور

*أكاديمي وإعلامي عراقي،دكتوراه في فلسفة التاريخ السياسي الحديث.

*عمل في مجال الصحافة والإعلام نحو (٣٥) عاما، كان رئيسا لمجلس إدارة دار ألف باء للصحافة ورئيسا لتحرير مجلة ألف باء (المجلة العراقية الأقدم والأشهر في العراق) حتى عام ٢٠٠٣ .

*لديه العديد من المؤلفات والبحوث منها :

_ أمريكا .. السياسات والأقنعة.

_اسألوا شهود العيان.

_ شهداء قضية .

_ صبحي عبد الحميد (١٩٥٨_١٩٦٨).

_ مفاهيم القوة وموجباتها .

_مقامات عراقية(رؤية ذاتية لكوابيس جماعية).

_صناعة الوهم وتسويق الباطل .

_الخطاب القومي في فكر الأحزاب العراقية (١٩٤٧ _١٩٥٧).

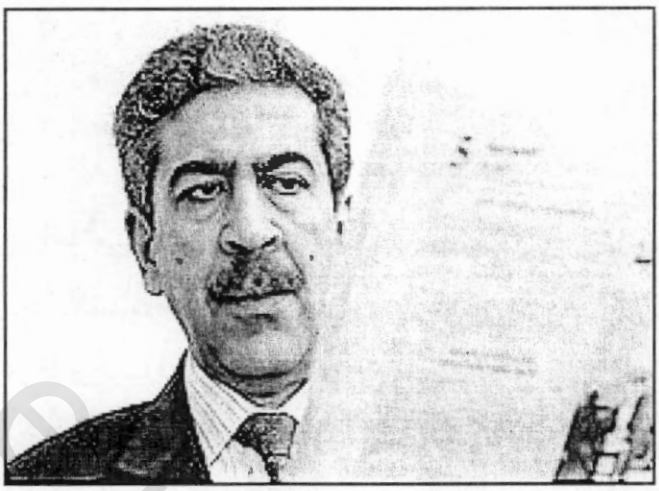

السفير مختار لماني

السفير مختار لماني مستمعًا إلى عدد من النساء العراقيات

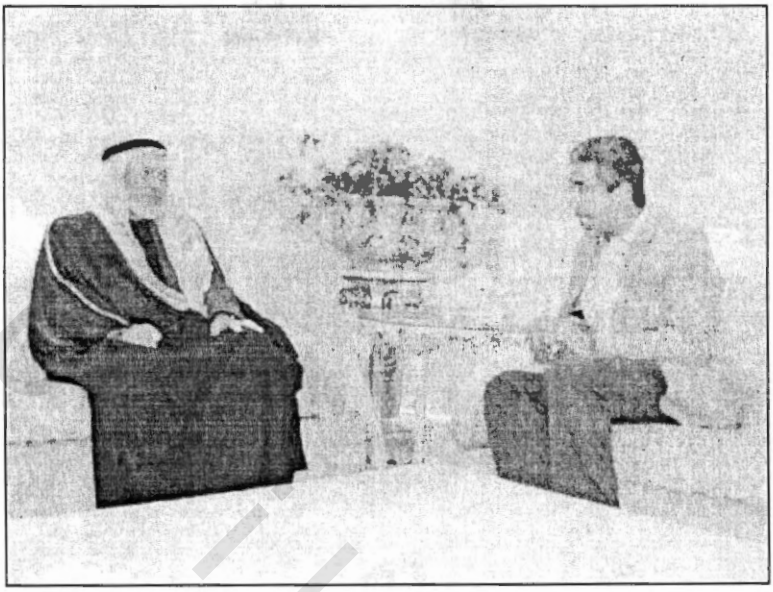

السفير مختار لماني مع الشيخ الدكتور حارث الضاري

السفير مختار لماني مع رئيس العراق الحالي جلال طالباني

السفير مختار لماني مع شيخ الطائفة الصابئية في العراق

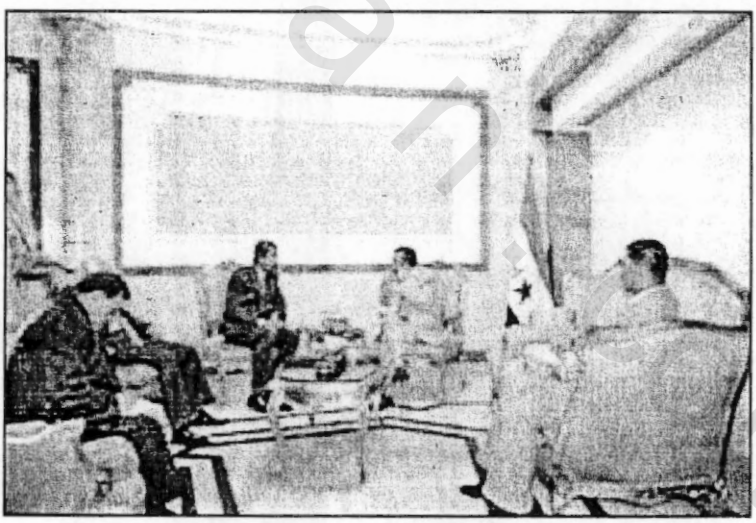

السفير مختار لماني مع محمود المشهداني رئيس البرلمان العراقي

السفير مختار لماني مع وزير دفاع حكومة المالكي